



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة

المحاسبة في ظل التضخم واثرها على القوائم المالية

- دراسة حالة مؤسسة التاج الذهبي (كوينين) الوادي -

اشراف الدكتور:

د. محمد دينوري سامي

عداد الطالبات:

خنقيه عايدة

كياتي شيماء

ربيحة اشواق

متوح مريم

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

استاذ بجامعة حمه لخضر بالوادي

استاذ بجامعة حمه لخضر بالوادي

استاذ بجامعة حمه لخضر بالوادي

د. زكرياء دمدوم

د. محمد دينوري سامي

د. محمد الساسي بالنور

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للمشكر والعرفان

قال تعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم)

فالحمد والشكر لله عز وجل اولا وقبل كل شيء على جليل نعمته وتوفيقه لنا
في انجاز هذا العمل .

نتقدم باسمي آيات الشكر والعرفان الى الذي اتقن عمله بإيمان وعلمنا بإتقان وكانت الجودة
له عنوان

الى المشرف على هذا العمل الاستاذ والدكتور "سالمي محمد الدينوري"

كما نشكر ايضا كل اساتذة قسم العلوم الاقتصادية والمحاسبية .

واخيرا لا يسعنا الا ان نتقدم بالشكر والامتنان الى كل من ساعدنا من قريب او بعيد

ولو بكلمة طيبة او دعاء كريم



إلى إخوتي

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى .

إلى من اوصاني الرحمن بيها الى من الجنة الله تحت قدميها إلى من افنت عمرها من اجل ان تراني في

ابهي صورة "امي الحبيبة" رحمها الله واسكنها فسيح جناته .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار "ابي

الغالي" اطال الله في عمره .

إلى شقائق قلبي وسندي في الحياة "اخوتي وأخواتي" و إلى "زوج اختي" أنار الله لكم دربكم وراعاكم .

إلى كل اقاربي واحبابي

إلى زميلاتي وصديقاتي في العمل الذين تقاسمت معهم حلوة اللحظات ومرها .

إلى كل من جمعني بهم الاقدار خلال مشواري الدراسي .

إلى كل من ساعدني في هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

إلى كل من سكن قلبي ولم يذكره قلبي .

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي .

عائده



إلى أمي

أحمد الله عزة وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى وأعز الناس أبي و أمي

إلى أبي العزيز الذي بفضله وصلت إلى هذا المنبر أدعوا الله أن يرحمه ويرزقه الفردوس الأعلى

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي كانت دعواتها لي بالتوفيق، إلى نبع الحنان أمي

أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين ،ادعوا الله أن يحفظها ويمد في

عمرها .

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبيهما شيئاً من السعادة إلى أخوتي وأخواتي الذي

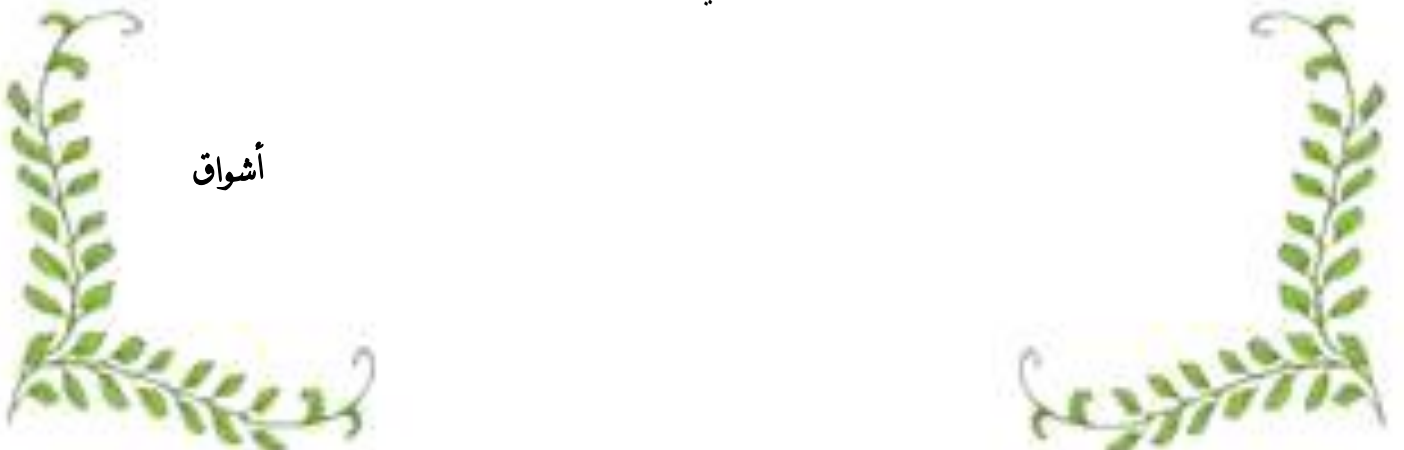
تقاسموا معي عبء الحياة

كما أهدي هذا إلى المشرف الدكتور :سالمي محمد الدينوري على تعبته معنا و مساعدته لنا بالتوجيه

والارشادات وإلى كل من جمعني معهم مشواري الدراسي سواء في التعليم التربوي و التعليم الجامعي .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل .

أشواق





إلى الله

لا الرحلة بدأت . . . ولا الدرب إنتهى . . . وما توفيتني إلا بالله

ها نحن اليوم نقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفنا فيها واضحا وكنا نسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول إليه مهما كان صعبا
وها نحن وصلنا وببدا شعلة علم وسنحرص عليها كل الحرس حتى لا تنطفئ وشكرا لله الذي وفقنا وساعدنا على ذلك .

بهذه المناسبة أهدي تخرجي ونجاحي وكل شيء جميل في حياتي إلى:

معلم البشرية أجمعين الهادي الأمين رسولنا محمد صل الله عليه وسلم

من تعجز الكلمات عن إيفائه حقه الذي سخر كل قواه عوناً لي كي أصل إلى ما أنا عليه والدي العزيز

صاحبة القلب الصابر الحنون من أثار لي دعائها حياتي، من تعطي من دون مقابل والدتي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح
جنانه .

شموع حياتي إخوتي وأخواتي الأعزاء وأزواجهم وبراعم العائلة

أهلي وأقاربي وأحبائي كلا باسمه وصفته تحياتي لكم جميعا

من أخذو بيدي في هذا المجال وجعلوا من العلم أحلى آيات المنال أساتذتي الأفاضل

من جمعني بهم رباط العلم ، من يصعب علي فراقهم صديقاتي العزيزات

وأخص منهم شريكاتي في هذا العمل حفظكم الله أينما كنتم يا أغلى أخوات

إلى من نسيهم القلم ولن ينساهم القلب

شيما



الحمد لله

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه ازكي الصلاة وافضل

التسليم وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد :

اهدي ثرة عملي هذا إلى من قال فيهما الله عز وجل:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" الاسراء الآية 24.

إلى الذي رافقني بالحب والرعاية والدعاء

أبي الغالي اطل الله في عمره

وإلى التي يطيب النهار الا برؤيتها ولا تحلو الايام الا بوجودها إلى التي حملتني وهنا على وهن

امي الحبيبة اطل الله في عمرها

إلى من كانه معي في السراء والضراء اخواتي حفصهم الله ورعاهم

إلى من تقاسمت معهم شقاء هذا العمل صديقاتي "شيماء" عايدة" اشواق"

إلى كل من احبهم قلبي ولم يذكرهم قلبي

الملخص:

تناولت هذه الدراسة بيان المحاسبة في ظل التضخم واثرها على القوائم المالية لأنه من المشاكل التي يواجهها اقتصاد العديد من دول العالم، ففي حالة وجود التضخم فانه يؤدي الى اصدار قوائم مالية غير دقيقة وبالتالي انخيار المشاريع، حيث قمنا بإسقاط الدراسة على شركة التاج الذهبي بالوادي، كما وضعت لجنة المعايير المحاسبة الدولية المعيار رقم(29) لمعالجة التضخم في القوائم المالية والمنشآت.

وكانت اهم نتائج هذه الدراسة ان عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي الى انخيار المشاريع الاقتصادية، وقد لخصت الدراسة الى على معدي القوائم المالية مراعاة التضخم قبل اعداد القوائم واظهار اهمية ظاهرة التضخم لتقديم قوائم مالية دقيقة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي رقم(29)

Résumé:

Cette étude a porté sur l'état comptable à la lumière de l'inflation et son impact sur les états financier, parce que c'est l'un des problèmes auxquels est confrontée l'économie de nombreux pays du monde. En cas d'inflation, cela conduit à créer un état financier inexact, et donc les projets s'effondrent. Nous avons projeté l'étude sur l'entreprise Eltadj Edhahabi à El-Oued. Le Comité international des normes comptables a également élaboré la norme n ° (29) pour lutter contre l'inflation dans les états financiers et les établissements.

Les résultats les plus importants de cette étude étaient que la non-prise en compte de l'inflation conduit à l'effondrement des projets économiques, et l'étude a été résumée aux préparateurs des états financiers pour tenir compte de l'inflation avant de préparer les listes et pour montrer l'importance de la phénomène d'inflation pour présenter des états financiers exacts.

Mots-clés : inflation, états financiers, IAS (29)

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الاهداء
III	ملخص الدراسة
IV- VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
VX	قائمة الاشكال
أ	المقدمة العامة
	الفصل الاول: الاطار النظري لتضخم
2	تمهيد
3	المبحث الاول: عموميات حول التضخم
3	المطلب الاول: تعريف التضخم
4	المطلب الثاني: تاريخ التضخم
6	المطلب الثالث: انواع التضخم
7	المبحث الثاني: اسباب التضخم، اثاره وقياسه
7	المطلب الاول: اسباب التضخم
9	المطلب الثاني: اثار التضخم
11	المطلب الثالث: طرق قياس التضخم
12	المبحث الثالث: خصائص التضخم، النظريات المفسرة لتضخم وعلاقة التضخم بالمحاسبة
13	المطلب الاول: خصائص التضخم
13	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لتضخم
16	المطلب الثالث: علاقة التضخم بالمحاسبة
17	الخلاصة
	الفصل الثاني: الاطار النظري للقوائم المالية واثار التضخم عليها
19	تمهيد
20	المبحث الاول: عموميات حول القوائم المالية
20	المطلب الاول: مفهوم وانواع القوائم المالية
27	المطلب الثاني: اساليب قياس القوائم المالية وعناصرها

32	المطلب الثالث: الاطراف المستخدمة للقوائم المالية واهدافها
35	المبحث الثاني: اثر التضخم على القوائم المالية وطرق علاجه
35	المطلب الاول: اثر التضخم على قائمة المركز المالي
36	المطلب الثاني: اثر التضخم على قائمة الدخل
36	المطلب الثالث: طرق معالجة التضخم في القوائم المالية
39	المبحث الثالث: المعيار رقم (29) التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
39	المطلب الاول: تعريفات المعيار رقم (29)
40	المطلب الثاني: نطاق وهدف المعيار رقم (29)
41	المطلب الثالث: اعادة صياغة القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية في ظل ظروف التضخم
44	المبحث الرابع: الاثر المحاسبي للتضخم
44	المطلب الاول تصنيف عناصر الميزانية النقدية والغير نقدية
45	المطلب الثاني: تأثير التضخم على المحاسبة
47	الخلاصة
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-	
49	تمهيد
50	المبحث الاول: لمحة عامة حول مؤسسة التاج الذهبي
50	المطلب الأول: نشأة المؤسسة وتطورها
50	المطلب الثاني: تعريف المؤسسة وطاقاتها الفنية
51	المطلب الثالث: مهام المؤسسة وأهدافها
52	المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
55	المبحث الثاني: تقديم ميزانية مؤسسة التاج الذهبي
55	المطلب الاول: عرض ميزانية السنة المالية لمؤسسة التاج الذهبي
57	المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج
59	المبحث الثالث: تأثير التضخم على محاسبة المؤسسة
59	المطلب الأول: تصنيف حسابات المؤسسة إلى حسابات نقدية وغير نقدية
61	المطلب الثاني: إجراء حساب التضخم على عناصر الميزانية
62	المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية بعد التضخم
65	الخلاصة

67	الخاتمة العامة
71	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول والاشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مكونات قائمة الدخل	22
2-1	مكونات الميزانية	23
3-1	التغيرات في حقوق الملكية	25
4-1	قائمة التدفقات النقدية	26
5-1	العناصر النقدية للميزانية	44
6-1	العناصر الغير النقدية للميزانية	44
1-2	ميزانية السنة المالية المقفلة	56
2-2	حساب النتائج لشركة التاج الذهبي	57
3-2	حسابات النقدية لقائمة المركز المالي كل من الاصول والخصوم	59
4-2	الحسابات غير النقدية لقائمة المركز المالي كل من الاصول والخصوم	60
5-2	اجراء حساب التضخم على الاصول الغير النقدية للميزانية	61
6-2	قائمة المركز المالي قبل وبعد التضخم	62

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	وجهة نظر النقديين	14
2-1	التفسير الكينزي للتضخم	15
3-2	الميكمل التنظيمي لشركة التاج الذهبي	53

المقدمة

المقدمة

تعد ظاهرة التضخم احدى المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع الدول المتقدمة منها او حتى النامية، حيث انه نال اهمية بالغة من طرف الخبراء الاقتصاديين و الحكومات في دراسات المشاكل الاقتصادية المعاصرة، لما له من اثار بالغة على الاقتصاد.

يدل مصطلح التضخم عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وحيث ان السعر يدل عن عدد الوحدات النقد المطلوبة لشراء سلعة ما، فان ارتفاع السعر يعني زيادة في عدد الوحدات النقد المطلوبة للشراء، مما يعني تدني القيمة الوحدة النقدية.

ان علم المحاسبة قائم على تسجيل مختلف العمليات بهدف اصال المعلومات الى من لهم علاقة بنشاط المؤسسة سواء الداخليين او الخارجيين، ومن ابرز مزايا علم المحاسبة القوائم المالية، التي تمثل نتائج المحاسبة لما تحتويه معلومات مهمة.

حيث التضخم له اثار سلبية على صحة ومصدقيه البيانات والمعلومات المحاسبية التي تكون المؤسسة ملزمة بإخراجها والافصاح عليها، حيث ان عدم المصادقية والموضوعية في القوائم المالية يؤدي قطعاً الى تقديم معلومات مضللة ولا تمثل الواقع، الامر الذي سيؤدي بالمؤسسة الى اتخاذ قرارات غير سليمة مما يؤثر على مكانة المؤسسة في السوق سواء كان محلياً او عالمياً.

الا ان هذه المشكلة لم تنل القدر الكافي من طرف الهيئات و الجمعيات المحلية، فقد كان هناك اهتمام كبير لهذا الموضوع من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث اصدرة مجموعة من المعايير وكان من اهم المعايير المعيار (29) بعنوان "التقارير المالية في اقتصاديات الدول ذات معدلات التضخم المرتفع" باعتباره المعيار الاكثر ملائمة وشمولية في معالجة التضخم في القوائم المالية، لأنه يتطلب في هذا المعيار جميع القوائم المالية لتعكس مستويات الاسعار العامة في نهاية السنة، الامر الذي ستتبع تطبيق مؤشر عريض الاساس لجميع البنود الغير النقدية في الميزانية العمومية وجميع العمليات المفصح عنها في قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

- الاشكالية الرئيسية:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية للموضوع كما يلي:

"ما هي المحاسبة في ظل التضخم واثرها على القوائم المالية؟"

- التساؤلات الفرعية:

وتندرج ضمن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الجزئية يمكن طرحها كالتالي:

- ما المقصود بالتضخم وماهي انواعه؟
- ماهي اسباب التضخم وما علاقة التضخم بالمحاسبة؟
- ما هو اثار التضخم على القوائم المالية؟
- كيف عاجلت معايير المحاسبة الدولية ظاهرة التضخم واثره على القوائم المالية؟

- الفرضيات:

وللإجابة عن هذه التساؤلات يقتضي الامر منا اقتراح مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- يعرف التضخم بأنه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات، ولتضخم انواع عديدة وهي(التضخم الظاهر، التضخم المكبوت، التضخم الزاحف، التضخم الجامح، التضخم في التكاليف، التضخم الركودي).
- من اسباب التضخم (تضخم ناشئ عن زيادة الطلب، تضخم ناشئ عن التكاليف)، حيث يعرف حساب التضخم انه نظام المحاسبة.
- ان القوائم المالية في ظل وجود التضخم تكون مضللة وغير صادقة.
- لقد وضعت لجنة المعايير المحاسبة الدولية المعيار (29) يعمل على تبيان اليات التخلص من اثر التضخم على القوائم المالية.

- مبررات اختيار الموضوع:

قمنا بختيار هذا الموضوع من اجل تطوير معارفنا في هذا الميدان والاطلاع على المستجدات المستمرة والمتطورة في التضخم وتأثيره على القوائم المالية، ومعرفة مكانة التضخم محليا ودوليا، ومعرفة حالة اعداد القوائم المالية للمؤسسات هل تأخذ بعين الاعتبار اثر التضخم ام لا، والرغبة في التعرف اكثر على المشاكل التي يخلفها التضخم.

- أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع التضخم موضوعا واسعا ومهم كونه العالم كله يعيش فيه، فان اهميته تستمد من اهمية القوائم المالية للمؤسسة التي لها علاقة بين مختلف الاطراف في الداخل او الخارج للمؤسسة، كذلك اهميته علمية تتمثل في اثر محاسبة التضخم على القوائم المالية لأنه يؤدي الى اظهار قوائم مالية غير دقيقة.

- اهداف الموضوع:

يهدف هذا الموضوع الى التعرف على التضخم واثره على القوائم المالية وكيفية معالجته، ومدى تأثير مشاكل التضخم عن الاقتصاد، واقتراح بعض التوصيات التي تساعد المؤسسة من الوقوع في اثر التضخم عند اعداد القوائم المالية، واظهار المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) والاستناد عليه في معالجة التضخم في القوائم المالية للمنشآت.

- منهج والادوات المستخدمة في البحث:

اعتمدنا على المنهج الوصفي وتحليلها من مختلف الجوانب التي تخدم الموضوع عن طريق المصادر والمراجع المختلفة من خلال ظاهرة البحث وتشخيصها وذلك بالتعرض الى المفاهيم التالية حول محاسبة التضخم واثرها عن القوائم المالية، اما الجانب النظري فقد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بشركة التاج الذهبي في شكل وثائق.

- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تضمنت هذه الدراسة على بيان المحاسبة التضخم ظل واثرها على القوائم المالية المعروضة من قبل مطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-
- الحدود الزمنية: قمنا باختيار السنة المالية 2017 لشركة التاج الذهبي لدراسة هذا الموضوع.

- هيكل البحث:

من اجل تحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الاول ببحث تناولنا فيه عموميات حول التضخم واسباب التضخم واثره وطرق قياسه و الخصائص والنظريات المفسرة لتضخم وعلاقة التضخم بالمحاسبة.

اما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه عموميات حول القوائم المالية واثر التضخم على القوائم المالية وطرق معالجته بالإضافة الى المعيار المحاسبي الدولي رقم (29).

اما الفصل الثالث فكان دراسة حالة تضمن لمحة عامة حول مؤسسة التاج الذهبي وتقديم ميزانية المؤسسة وكيفية تأثير التضخم على محاسبة المؤسسة التاج الذهبي.

الفصل الاول: الاطار النظري

لتضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة، إلا أن هناك جدلاً كبيراً حول أسبابها، والآثار الاقتصادية لها على النظام الاقتصادي وأفضل السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها، والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات عندما يكون لهذه السياسات آثار سلبية على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ان الاختلاف في تفسير ظاهرة التضخم أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة للعلاج هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها، ونظراً لخطورة هذه الظاهرة فقد أدرجت هذه السياسات ضمن أولويات السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول التي تعاني من هذه الظاهرة الاجتماعية، ومنه نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هما:

- المبحث الأول: عموميات حول التضخم
- المبحث الثاني: أسباب التضخم، آثاره وطرق قياسه
- المبحث الثالث: خصائص والنظريات المفسرة للتضخم وعلاقة التضخم بالمحاسبة

المبحث الأول: عموميات حول التضخم

التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي ليس لها مفهوم وتعريف محدد يلقي قبولاً عاماً في الفكر الاقتصادي، وهذا السبب أن كلمة تضخم تستخدم لوصف ظواهر عديدة، وهذه الظواهر غير مرتبطة حتماً بروابط قوية تدفعها إلى سلوك نفس الاتجاه التضخمي، وسنعرض في ما يلي بعض التعريفات التضخمي، كما سنتطرق إلى تاريخ التضخم وأنواعه.

المطلب الأول: تعريف التضخم

المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويحسب ما يسمى بمعدل التضخم وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار (في سنة ما)} - \text{المستوى العام للأسعار (في السنة السابقة)}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة السابقة}}$$

وفي العادة يتم إعداد ما يسمى بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة في دولة ما لتوضيح أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.¹

ويمكن تعريف التضخم عموماً "اصطلاح التضخم دلالة على الوضع الذي يؤدي إليه زيادة الطلب النقدي إلى الارتفاع العام للأسعار بمعدل سريع، بينما يستخدم اصطلاح الانكماش للدلالة على الوضع الذي ينخفض فيه المستوى العام للأسعار بسبب انخفاض الطلب النقدي عن العرض الجاري للسلع والخدمات."²

وكذلك يعرف التضخم بأنه "كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن عرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار."³

¹ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص: 145، 146.

² عزت قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2005 القاهرة، ص: 63.

³ شيماء محسن علاي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الجامعة العراقية، العدد الثامن والأربعون 2016، ص: 435.

وبنا على تعريفنا السابقة فان التضخم هو ارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، كما أن التضخم يعتبر ظاهرة مزدوجة تعكس أحدها الأخرى، تتمثل في تآكل القوة الشرائية لوحدة النقد، وارتفاع المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: تاريخ التضخم

من المعروف إن ظاهرة التضخم المرضية، ليست حديثة العهد، بل لها جذور تمتد إلى أعماق الماضي لدى العديد من الشعوب، ثم أخذت هذه الظاهرة المرضية تطفو على السطح، شيئاً فشيئاً، وأخذت تحتل جانبا من الفكر الاقتصادي.

وكذلك لم تكن المجتمعات الإسلامية بمعزل عن هذه الظاهرة، ولا سيما بعد أن تبلورت في فكر علماء المسلمين في العصور الوسطى، وكانوا من السابقين في هذا المجال.. فهذا أبو يوسف القاضي ومُحمَّد بن الحسن لشيباني صاحبا الإمام أبي حنيفة رحمهم الله تعالى، قد تكلموا عن هذه الظاهرة حتى يمكن تلافيها والاحتياط منها، فما ورد عن أبي يوسف القاضي بأنه يقضى الدين على أساس القيمة لا المثل، فيدفع المدين للدائن قيمة النقد يوم البيع، وكذلك بالنسبة للقرض، وما ورد عن مُحمَّد بن الحسن لشيباني برد المثل لا القيمة وهذا دليل على تصورهم حجم المشكلة التي تقع من جراء هذه الظاهرة المرضية وما ينتج عنها ويمكن استعراض تاريخ التضخم على شكل حقب زمنية نذكر منها ما يلي:¹

1/الحقبة الزمنية الأولى: حدوث التضخم في الفترة ما قبل التاريخ

لابد من الضروري التأكيد قبل استعراض المعلومات التاريخية في هذه الحقبة بان هنالك الحالات من ارتفاع الأسعار قد حدثت قبل الميلاد في بقاع مختلفة من العالم نتيجة لحالات من القحط والجفاف مرت بها أجزاء من المعمورة أدت إلى ارتفاع مؤقت للأسعار سرعان ما زال بزوال أسبابه ولعل مسالة الجفاف في مصر في العهود الفرعونية والمؤشرة في سورية يوسف من القران الكريم "قال تنزعون سبع سنين دأبا فما حصنتم فذروه في سنبلة إلا قليل ما تأكلون* ثم يأتي من بعد تلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون" لآيتين (47 و48).

¹ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010، ص: 26.

خير دليل على ذلك والتي خلفت شحة في المنتجات الزراعية وبالأخص الحبوب أعقبتها الموجة في ارتفاع الأسعار آنذاك ثم تجاوزها بحزمة من الإجراءات الاقتصادية وعلى مدى سنوات من بينها شراء الحبوب وتخزينها ثم توزيعها على مواطني مصر في سنوات الشح

وتشير المعلومات التاريخية كذلك إلى أن هناك موجة تضخم (ارتفاع الأسعار) قد حدثت بحوث عامي 220-218 قبل الميلاد في الإمبراطورية الرومانية نتيجة حروب التي شملتها الإمبراطورية حيث عمدت الدولة إلى تخفيض نقاء عملتها المعدنية ووزنها لتمويل عملياتها العسكرية فأقضى ذلك إلى الارتفاع بالأسعار.

2/الحقبة الزمنية الثانية: حدوث التضخم في الألف الثاني ميلادي

لقد تكرر حدوث التضخم النقدي في اقتصاديات عدد من الدول، إذ يشير التاريخ كذلك إلى أن هناك موجة من التضخم قد اجتاحت البلاد السنين منذ استخدامها للأوراق النقدية كأول دولة بالعالم تستخدم هذه الأوراق في أوائل القرن العاشر ميلادي، ومع تزايد إصدار الأوراق النقدية فيها نشأة التضخم النقدي في القرن الحادي عشر والثاني عشر واستمر الاقتصاد الصيني يعاني من الحالات التضخمية المفرطة حين إلغاء الحكومة التعامل بالأوراق النقدية في منتصف القرن الخامس عشر ميلادي، وبذلك هذا الإجراء أول معالجة للتضخم من خلال استخدام السياسات النقدية.

كذلك حدثت موجة من التضخم في عدد بلدان أوروبا في القرن السادس عشر الميلادي بسبب الاستعمار الاسباني لأجزاء من القارة الأمريكية الجنوبية وزيادة إصدار العملة المعدنية لسد احتياجات المتزايدة عليها وحدثت موجة من ارتفاع الأسعار في إنجلترا وفرنسا في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي بسبب النمو الذي حدث فيهما كما حدثت نفس الشيء في اليابان وبالأخص في النصف الثاني من القرن السابع عشر كما توالى بعد ذلك موجات التضخم النقدي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي في العديد من دول العالم ومن بينها مصر إذ يشير التاريخ إلى أن الأسعار قد ارتفعت فيها (عام 1215 هجرية) لجميع المواد والسلع المتداولة في السوق حتى ارتفع سعر كل شيء عشرات المرات وأكثر مما أدى إلى اضطراب جميع المعاملات الخاصة بالأفراد وأسعار البضائع والعقارات.¹

¹ سعود جايد، مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 9-10.

وبعد الحرب العالمية الأولى اخذ موضوع الأجور والأسعار، الحيز الأكبر من فكر الاقتصاديين حيث ظهرت التقلبات الاقتصادية العنيفة، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي توجه اهتمام الاقتصاديين نحو النظريات التي تحاول حل تلم المشكلة وهي ما عرفت بظاهرة التضخم.¹

المطلب الثالث: أنواع التضخم

للتضخم أنواع عديدة تتباين حسب وجهات نظر الاقتصاديين الى اسباب نشوة التضخم ومعدلاته وحدته. ومن أهم أنواع التضخم:

1/ معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار

انطلاقا من هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم: التضخم الظاهر التضخم المكبوت.

1.1. التضخم الظاهر: هذا النوع من التضخم بالارتفاع المستمر للأسعار دون تدخل الدولة، وعدم قيامها بأي إجراءات وتدابير للحد منه أو التأثير فيه، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة للفائض الطلب، حيث إن هذا الارتفاع في الأسعار يتم بكل حرية وتلقائية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. إلى جنب عدم تدخل الدولة فان هناك عوامل أخرى تساعد على رفع المستويات العامة للأسعار وزيادة الضغوطات التضخمية، من أهمها وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، العوامل النفسية للإفراد...الخ.²

2.1. التضخم المكبوت: هو وصف لاحتمال حدوث ارتفاع في الأسعار فيما إذا أتيح المجال لذلك. فإذا كان السوق سلعة معينة يتميز بان الطلب أكثر من العرض المتوفر عند السعر السائد يرفع سعر تلك السلعة حتى يصل إلى سعر يتوازى فيه العرض والطلب، غير انه إذا كان ذلك السعر السائد محددا فان هنالك طلبا غير مشبع يشير إلى وجود صفوف الانتظار الطويلة.³

2/ معيار درجة حدة الضغط التضخمي

يمكن تقييم التضخم حسب حدته وقوته إلى: التضخم الزاحف، التضخم الجامح، التضخم في التكاليف، التضخم الركودي.

¹ وضاح نجيب رجب، المرجع السابق، ص: 29.

² مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة دكتورا، جامعة عباس فرحات سطيف-1، الجزائر، 2018. 2017، ص: 5.

³ كاظم موسى جاسم، التضخم النقدي الأسباب وطرائق المعالجة، جريدة في الحدث الاقتصادي، العدد 169، الأربعاء 4 آب 2004.

1.2. التضخم الزاحف: ويقصد بيه الارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل تدريجي وبنسب بسيطة، (الارتفاع بمقدار 1 أو 2 أو 3 % سنويا في المستوى العام للأسعار) ولكن الخلاف ينتج في هذا النوع من التضخم على انه نسب البسيطة التي تحدث للمستوى العام للأسعار وتؤدي إلى ارتفاعه والي تعد من مظاهر نمو الاقتصاد ولا تؤثر بشكل سلبي عليه.

2.2. لتضخم الجامح: يعتبر هذا النوع من الضخم اشد الأنواع تأثيرا على الاقتصاد، وضرا بيه، حيث تتولى الزيادة في الأسعار، وبشكل مرتفع دون انقطاع (وبالتالي تفقد النقود قيمتها كوسيط للتبادل).

3.2. التضخم في التكاليف: هو التضخم الذي ينتج عن ارتفاع الأجور "ارتفاع أسعار احد عناصر الإنتاج".

4.2. التضخم الركودي: هو أن يجتمع الركود الاقتصادي مع التضخم لعالي، (وهي حالة يجتمع فيها الركود الجمود الاقتصادي أو التباطؤ الشديد في النمو الاقتصادي، من ناحية مع التضخم العالي من ناحية).¹

المبحث الثاني: أسباب التضخم، آثاره، طرق قياسه

إن اهتمام الكبير لظاهرة التضخم من قبل المفكرين الاقتصاديين على مختلف مشاريعهم أو من قبل الحكومات يرجع لخطورة هذه الظاهرة، وما تخلفه من آثار على الصعيد الاقتصاد الوطني والنسيج الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب البحث في أنجع الطرق والسياسات الكفيلة لأسبابه ولحد من خطورته، سنتناول في هذا المبحث على أسباب التضخم وآثاره وأهم الطرق لقياسه.

المطلب الأول: أسباب التضخم

تعددت أسباب التضخم بين أسباب هيكلية، وأسباب نقدية، ارتفاع التكاليف نفصلها في ما يلي:

1/ الأسباب النقدية:

تضخم ناشئ عن زيادة الطلب: يوجد عدة عوامل تشجع وتحفز الطلب الكلي نحو الارتفاع وهي التي تدفع الأفراد والمشاريع لزيادة الإنفاق الكلي ومنه ارتفاع الأسعار ومن أهمها نذكر:

¹ إبراهيم خليل، حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والعشرون، الأردن، 2009، ص: 6، 7.

أ-العجز في الميزانية: هو زيادة الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي عن حد التوازن بين الناتج وكمية النقد ما ينعكس سلباً على قيمة النقود أي ارتفاع الأسعار.¹

ب-زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: تعتبر زيادة الإنفاق عن الاستخدام الكامل من العوامل التي تعكس زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل ويكون التضخم كنتيجة لتلك الزيادة لان الزيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة في السلع المعروضة أي هناك فائض في الطلب مع عرض ثابت في المنتجات والسلع وفي ظل التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي يعتبر سبب من أسباب التضخم.

ج- تمويل العمليات الحربية: تتطلب الحروب نفقات كبيرة وحتى قبل بدايتها من اجل التحضير لها لتغطية هاته النفقات تضطر الدولة إلى الإصدار النقدي من اجل تسيير أمورها أثناء الحرب من اجل تسيير أمور البلاد بعد الحرب لمعالجة آثار مخلفته الحرب التي تكون على عاتق الدولة.

د- الارتفاع في معدلات الجور: يعتبر ارتفاع نسبة الأجور سبباً مباشراً في خلق التضخم وارتفاع الأجور ناتج عن الحرية التي تسمح بها الأنظمة الاقتصادية للنقابات العمالية بالسماح لهم بالا ضربات من اجل تحقيق مطالبهم التي تتعلق بالزيادة في الأجور فهذه الزيادة ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما ينقص من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل، لكن يمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الدولة أن تعمل على الاتفاق مع النقابات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة وزيادة الأجور بنسبة تتساوى ونسبة الزيادة في إنتاجيتهم من اجل الاستقرار في الأسعار.²

2/ توقعات الأوضاع النفسية:

يتمثل في التأثير النفسي من الرغبة في مسايرة العصر نحو التمتع بشروط وظروف اجتماعية أفضل قد تتواجد في بعض المجتمعات دون البعض الآخر، هذه المحاكاة تدفع إلى إغناء الاحتياجات الفردية والاجتماعية للأفراد؛ مما يجعل حجم الرغبات يتجاوز إمكانية الإشباع.³

¹ ميس توفيق مسلم، استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سوريا، رسالة مقدمة ليل درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، 2015، ص: 31.

² طلحة محمد، قياس اثر التضخم على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية سعر الصرف والنمو الاقتصادي بالجزائر الفترة الممتدة 1970/2017، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر فايد، تلمسان، 2018/2019، ص: 31.

³ احمد محمد احمد أبو طه، التضخم النقدي، طبعة الأولى 2012، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 118.

3/ التضخم الناشئ عن التكاليف :

ينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن أن تسود في الحالات المنافسة الاعتيادية، ونظرا لان الأسعار والأجور هي دخول بقدر ما هي تكاليف فان حدوث مثل ها الأمر يصبح ممكنا.

فالمنتجون الذين يبحثون عن معدلات الربح أعلى، والعمال الذين يرغبون في أجور أكبر، كلاهما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع مستوى العام للأسعار، وينتج عن مثل هذا التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف انخفاض في العرض الكلي من السلع والخدمات، ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم عن طريق ربط الأجر المدفوع للعامل ي كان موقع عمله بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار بحيث لا ترفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار.¹

المطلب الثاني: آثار التضخم

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبيرة على النحو التالي:

أ- **اثر التضخم على توزيع الدخل:** تختلف معدلات الزيادة في دخول النقدية بين أفراد المجتمع خلال فترات التضخم فبعض الفئات تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدل التضخم وهي فئات رجال الأعمال ... في حين تزيد دخول فئات أخرى بمعدل اقل من معدل التضخم وهي فئة موظفي الدولة حيث يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار إلا أن هذه العلاوات لا تعادل التضخم في حين تضل دخول بعض الفئات ثابتة مثل أصحاب الإيجارات فإذا عمنا أن :

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}^2$$

ب- **اثر التضخم على توزيع الثروة:** يحدث التضخم تفاوتاً في توزيع الدخل لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب، فيما يتضرر

¹ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، المرجع السابق، ص: 151.

² احمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 312.

جراء التضخم العمال والموظفون نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم. يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية.¹

ج- اثر التضخم على الاستثمار: يؤثر التضخم سلبا على الاستثمار القومي من خلال أخره السلبي على كل من:

- الادخار الاختياري.

- هيكل الاستثمار.

ففي أوقات التضخم ومع انخفاض القوة الشرائية للدخل النقدي تزيد نسبة الإنفاق من الدخل على الاستهلاك أي يرتفع الميل المتوسط الاستهلاك ومن ثم ينخفض الميل المتوسط الادخار حيث تنخفض نسبة المدخرة من الدخل الجاري لعدد كبير من أفراد المجتمع.

ومن ناحية أخرى فان الكثير من الأفراد يضطر الى سحب جانب كبير من مدخراتهم لمواجهة نفقات المعيشة، بالإضافة إلى أن انخفاض القيمة الحقيقية لمدخرات خلال فترات التضخم لا تؤدي إلى جود أي حوافز على الادخار.

ويعني ما سبق انه يترتب في (اغلب الأحوال) انخفاض حجم المدخرات الاختيارية لإفراد المجتمع خلال فترات التضخم مما يؤثر سلبا على حجم الاستثمار في المجتمع.

د- اثر التضخم على (الصادرات و الواردات): يؤثر التضخم سلبا على احتياطي الدولة من العملات الأجنبية من خلال أثره السلبي على الصادرات والواردات الدولة. ففي أوقات التضخم تصبح الأسعار المحلية أعلى نسبيا من الأسعار في الدول الأخرى. حيث تصبح صادرات الدولة أعلى نسبيا من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية (في حالات معينة). ومن ناحية أخرى تصبح السلع المحلية أعلى نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى مما يشجع على زيادة الاستيراد قدر كبير من العملة الأجنبية.²

¹ رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه وأثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021، ص: 8.

² احمد محمد مندور، المرجع السابق، ص: 215.316 .

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم

ويمكن قياس التضخم من خلال:

الأرقام القياسية للأسعار: وهي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين.¹

وتتم بحساب معدل الأسعار العام، حيث تؤخذ أسعار مجموعة من البضائع المتنوعة ومنها الأطعمة والملابس والوقود والأجهزة مثل الكمبيوتر وكذلك مجموعة من الخدمات كتكلفة كي ملابس أو غسيل السيارات.

وتحسب قيمة شراء هذه البضائع في كل شهر في أماكن عرضها وبيعها للجمهور، ومن قيمة الشراء للفترات المختلفة التي تكون عادة تكون شهرا أو فصلا (ثلاثة أشهر) يعرف بمقدار التضخم ومقدار التغير في مجموعة الأسعار وليس في سلعة واحدة فقط.

فإذا كان هناك اتجاه للأسعار نحو الزيادة بمقدار نصف في المائة فان ذلك يعني أن هنالك تضخما بهذا المقدار.²

وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي:

- الرقم القياسي لأسعار الجملة
- الرقم القياسي لأسعار التجزئة
- الرقم القياسي الضمني

اولا - الرقم القياسي لأسعار الجملة: يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، مواد البناء، والمواد الغذائية والمشروبات، و مواد الطاقة والبترو، والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها من السلع.

ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على الأسعار الرسمية، والتي تشير بصفه إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دونما تمييز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت مناطق حضر أم ريف . وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختصة بجمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناء على نماذج يتم إرسالها

¹ حلقوم الحاج، دراسة اثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض، سطيف، رسالة ماجستير، سطيف، الجزائر، ص: 15.

² محمد حلمي الجيلاني، محاسبة التضخم المالي، الطبعة الاولى 2014، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 10.

إلى كافة المنشآت العاملة في تجارة الجملة، والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرساله إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي له.¹

ثانيا- الرقم القياسي لأسعار التجزئة: هذا الرقم تعبر عن إجمالي إنفاق المستهلكين للسلع والخدمات نهائيا، وبذلك فهي تعكس قيمة إجمالي المستهلك النهائي من السلع والخدمات للمجتمع خلال فترتين من الزمن.²

ثالثا- الرقم القياسي الضمني: الرقم القياسي الضمني، أو المنكمش *déflateur*، ويعد هذا الرقم من أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات موجودة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت وسيطة، إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على حد سواء، وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية في السنة معينة، على الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في المائة. فان كان هذا الرقم يساوي 100% دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار. أما إذا زاد على 100% فان ذلك يدل على تحرك مستوى العام للأسعار بالمقدار الزائد نفسه.

ويعد الرقم القياسي الضمني أدق المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار، ذلك لأنه يضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني.³

المبحث الثالث: خصائص التضخم، النظريات المفسرة لتضخم وعلاقة التضخم بالمحاسبة

يتميز التضخم بصفته احد الظواهر الاقتصادية نتيجة للعوامل العديدة له صفات وخصائص متنوعة، ورغم أهمية ظاهرة التضخم في معظم اقتصاديات العالم إلا أن معظم الاقتصاديين لم يستطيعوا تقديم تفسير موحد لهذه الظاهرة ولأسبابها ما دفع إلى ظهور نظريات متعددة تعطي كل منها تفسيرات لها ، ولقد اختلف بين دول العالم في القياس المحاسبي منه في تطبيق التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية للقياس المحاسبي. فالبعض يطبق الطريقة الاولى والبعض الآخر يطبق الطريقة الثانية، ومنه في هذا المبحث سنتطرق الى خصائص التضخم والنظريات المفسرة له وعلاقته بالمحاسبة.

¹ احمد محمد صالح جلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص: 27.

² احمد محمد احمد أبو طه، المرجع السابق، ص: 90.

³ سمية بال قاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع تطبيق إحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتورا، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص: 98.

المطلب الأول: خصائص التضخم

وبالرغم من تعدد التعريف والكتابات التي تناولت مفهوم التضخم، إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية ومستمرة في المستوى العام للأسعار مع مزمنة انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد وما يمكن القول هان التضخم يتضمن خصائص عديدة نذكر منها:¹

أ- أن التضخم يعني الزيادة المستمرة في جميع أسعار السلع والخدمات.

ب- أن قياس التضخم يقاس بالمستوى العام للأسعار.

ج- أن التضخم يعبر عن ارتفاع ملموس في المستوى العام للأسعار، بحيث يستغرق هذا الارتفاع فترة زمنية طويلة نسبيا.

د- يظهر التضخم نتيجة العديد العوامل الاقتصادية التي قد تتعارض معا، لذلك يصنف التضخم بأنه ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد.²

هـ- ينتج التضخم عن وجود خلل في العلاقات بين أسعار السلع والخدمات. وأسعار العناصر الإنتاجية مثل تكاليف المنتجات، والأجور، ومستويات الأرباح

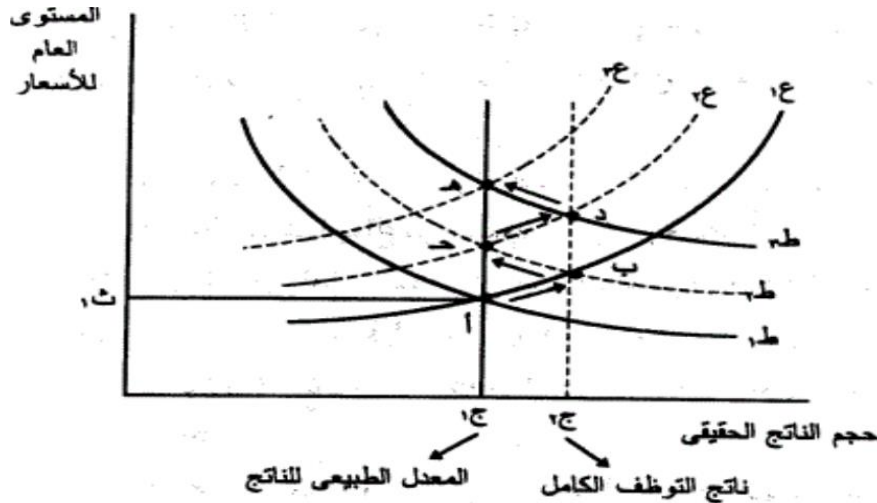
المطلب الثاني: نظريات المفسرة لظاهرة التضخم

لقد كان تفسير ظاهرة التضخم واضح وله مدلول واحد، هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تدهور القدرة الشرائية للنقد، ولقد كانت الآثار الوخيمة المترتبة عن هذه الظاهرة تكاد تكون محل إجماع، من حيث أبعادها الاقتصادية، أو أبعادها الاجتماعية، والتي نؤدها اضطراب اقتصادي وظلم اجتماعي يطال الجميع، ولا سميا منهم أصحاب الدخل الثابتة، إلا أن تفسير هذه الظاهرة، التي تظل تشكل اخطر المشكلات الاقتصادية في ظل الأنظمة النقدية، ما يزال محل اختلاف ما بين الاقتصاديين، حتى أننا نتحدث عن النظريات المفسرة للتضخم.

¹ حدادي عبد الطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ياسين، سيدي بالعباس، الجزائر، ص: 117.
² <https://mawdoo3.com>

1/ تفسير التضخم النقدي: حسب هذا التيار التضخم هو نتيجة حتمية لزيادة في كمية النقد بالمقارنة كمية السلع والخدمات، وهذا التفسير ينسب إلى النظرية الكمية في النقد، التي تعود إلى بداية القرن الماضي مع معادلة التبادل (MV=PT) التي أطلقها Irving Fisher سنة 1911. غير أن كثرة أنصار هذه النظرية، مع تعميقهم لإبعادها، أدى إلى تشكل تيار اقتصادي سمي بالنقديين. وحسب فيلتون فيردمان (1912-2006). زعيم هذا التيار، فإن التضخم هو " دوماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية ". ويتركز تحليل النقديين على اعتبار استقرار الطلب على النقد، كما ثبتت ذلك الدراسات الميدانية، وهذا يعني أن الاختلال في سوق النقد (عرض والطلب على النقد) إنما يحدث بسبب التوسع النقدي¹. والشكل البياني يوضح وجهة نظر النقديين.

الشكل البياني رقم (1-1)



المصدر: احمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر 2003، ص: 291.

ووفقا لنظرية النقدية فإن ظهور التضخم مرتبط أساسا بزيادة العرض النقدي فهو السبب الرئيسي في استمرار ارتفاع الأسعار.²

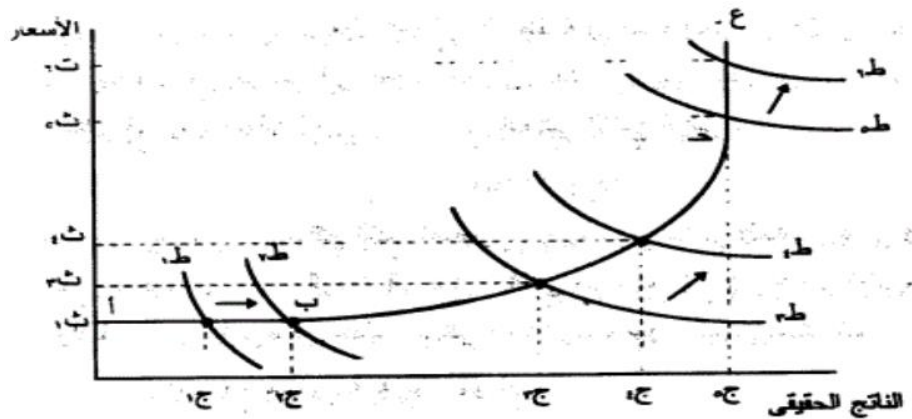
2/ النظرية الكينزية: وفقا لتحليل كينز فإن التضخم يكون من خلال الطلب، حيث يتخذ شكل حلقة حلزونية تبدأ أولا عن طريق زيادة الفائض الطلب النقدي الذي يفوق الزيادة في العرض، إلا أن كينز فرق بين حالتين حالة التشغيل الجزئي وحالة التشغيل التام.

¹ رحيب حسين، تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي اقتصاد، ملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر 2013/10/29-28، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج، الجزائر، ص: 8.
² احمد محمد مندور، المرجع السابق، ص: 292.

- حالة التشغيل الجزئي: وهي الحالة التي لم يصل فيها الاقتصاد إلى التوظيف كل العوامل الإنتاج ومن ثم فإن أي زيادة في الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) سوف تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج، كذلك زيادة في الأسعار غير انه لا تؤدي بالضرورة إلى ظهور ظاهرة التضخم، وهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يمكن أن يحدث في الاقتصاد بسبب جمود الجهاز الإنتاجي ما يقلل من الاستجابة الكاملة للأسعار أو الاستجابة التي تجعل هذه الزيادة تتحقق كلها في شكل زيادة الإنتاج.

- حالة التشغيل التام: وهي الحالة التي يصل فيها الاقتصاد إلى التوظيف كل العوامل الإنتاج، فأي زيادة في الكلب الكلي تؤدي إلى الارتفاع الأسعار نظرا لثبات الناتج القومي الحقيقي والشكل البياني يوضح التفسير الكينزي للتضخم:¹

الشكل البياني رقم (2-1)



تأثير الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار

المصدر: احمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر 2003، ص: 296.

3- النظرية الاحتكارية في تفسير التضخم: ترجع هذه النظرية إلى حدوث التضخم إلى الارتفاع في تكاليف الإنتاج، وهي الظاهرة المعروفة بالتضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج (Coste-push-inflation)، المؤدية إلى انخفاض العرض الكلي مما يسبب تصاعد التضخم، حيث يعزى ارتفاع التكاليف الإنتاج إلى وجود قوة احتكارية في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج تستطيع رفع أسعار منتجاتها، لأنها لا تخشى المنافسة، فهي تسيطر على الأسواق، وتسيطر على أسعار السلع غير أن ارتفاع أسعار السلع يشجع العمال على المطالبة بزيادة أجورهم

¹ رسول حميد، منولوج رمضان، دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث ولدراسات، العدد 06-جوان 2019، ص: 76.

لمواجهة ارتفاع التكاليف المعيشية. وهذا يعطي مبرر آخر للشركات لزيادة أسعار منتجاتها نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة الأجور.

الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من زياد الأسعار، فزيادة الأجور، ومن ثم زيادة الأسعار، وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.¹

4- النظرية الهيكلية: تفسر هذه النظرية هو أن التضخم لا يعود بالضرورة إلى العوامل الطلب أو عوامل العرض أو عوامل نقدية بحثه وإنما يعود إلى الهيكل الاقتصادي للدولة سواء متقدمة أو نامية، فحسب راوك بريش يرى أن سبب التضخم في الدول النامية إلى الخلل في المكونات كل من العرض الكلي والطلب الكلي والعلاقة ذلك باتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك وجب البحث عن هذه الاختلافات وتصحيحها وتوجيهها.²

المطلب الثالث: علاقة التضخم بالمحاسبة

التضخم عادة ما يشير إلى الاتجاه المتزايد في مستويات الأسعار العامة. ومن الناحية الاقتصادية، يشير إلى الحالة التي تنخفض فيها القوة الشرائية للنقود، أو العكس هو أن هناك المزيد من الأموال المتداولة أكثر مما تبرره البضائع والخدمات. لقد أصبح التضخم بمثابة سمة دائمة في اقتصاد جميع دول العالم. يتمثل الضعف العام في نظام المحاسبة التقليدي في انه لا يعكس تغيرات مستوى العام الأسعار في البيانات المالية التي يعتمد على التكلفة التاريخية. يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين حساب التضخم انه نظام محاسبة، والذي يهدف إلى تسجيله كآلية مدمجة، وجميع الأحداث الاقتصادية من حيث التكلفة الحالية.

انه نظام المحاسبة مثل المحاسبة التقليدية تشير إلى التكلفة التاريخية، في حساب التضخم تمثل التكلفة التي كانت سائدة في وقت الإبلاغ. لدى محاسبة التضخم آلية داخلية والية لتناسب مع التكلفة والعائدات بالقيم الحالية.³

إن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في فترات التضخم يؤدي إلى توزيع أرباح غير واقعية، وكذا دفع الضرائب عالية مما يؤثر على القيمة الحقيقية لرأس المال، لذلك فالمحافظة على رأس المال تعتبر من المفاهيم الأساسية لمحاسبة التضخم.⁴

¹ محمد احمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة العلوم التكنولوجيا، ص: 288.

² سليم مجلخ، وليد بشيش، دراسة تحليل قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة 1970/2018، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3-خاص (أفريل 2012)، ص: 16-17.

³ <https://ar.triangleinnovationhub.com/beginners-guide-inflation-accounting>

⁴ بوخالفة سميرة، تعديل القياس المحاسبي في فترات التضخم الاقتصادي، مقال علمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، ص: 41.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- ظاهرة التضخم توصف بالعالمية وقد تصيب العديد من اقتصاديات العالم بما فيها الرأسمالية والدول النامية.
- هناك فرق بين ارتفاع الأسعار والتضخم حيث يمكن تعريف التضخم كظاهرة سعرية من خلال خصائصه المتمثلة في ارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام للأسعار.
- من خلال تعريف وأنواع التضخم نلتبس أن حدوث ظاهرة التضخم لها العلاقة بالعديد من المتغيرات الاقتصادية منها الدخل والأسعار والعملة فالتغير وعدم الجدوى في المتغيرات الاقتصادية يحدث الظاهرة بحسب مستوى التغير.
- سبب حدوث الظاهرة يرجع إلى العديد من العوامل منها بدافع العرض الكلي والآخر إلى الطلب الكلي.
- كما انه هناك الآثار الاقتصادية والاجتماعية تصيب الاقتصادية القومية بنفس درجة وحدة الظاهرة.
- هناك مقاييس لقياس التضخم يتمثل في الرقم القياسي الأسعار والفجوة التضخمية.
- وللتضخم عدة نظريات اهتمت بتفسيره نجد منها النظرية النقدية والنظرية الكينزية والنظرية الاحتكارية والنظرية الهيكلية.

الفصل الثاني: الاطار النظري للقوائم

المالية واثـر التضخم عليها

تمهيد :

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية فهي ذات فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في مواردها المتاحة، ومن ناحية أخرى فإن القوائم تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة.

وفي ضوء عصر جديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع زيادة الأسواق المالية تعاظمت أهمية التقارير المالية في مجال اتخاذ القرارات على المستوى المحلي والدولي ، ومن أجل ضمان مصداقية المعلومات الناتجة عن القوائم المالية للمؤسسات، ظهرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي ساهمت في إعداد القوائم المالية المكونة من الميزانية وقائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى بعض الإيضاحات، وكان أولها معيار دولي رقم (29) كيفية معالجة أثر التضخم على القوائم المالية.

ومنه نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث محاولين استيفاء الجانب النظري للقوائم المالية وقد كانت المباحث كالتالي :

- المبحث الأول : عموميات حول القوائم المالية .
- المبحث الثاني : أثر التضخم على القوائم المالية وطرق معالجته .
- المبحث الثالث : المعيار 29 (التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع)

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة لأن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة مالية سابقة، وتعتبر من أهم مخرجات النظام المحاسبي، فهي عرض منظم للبيانات و المعلومات المالية التي تقدم للمستفيدين منها بمختلف تخصصاتهم ومستوياتهم، بما في ذلك من لهم قدرة محدودة على فهمها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع القوائم المالية

القوائم المالية هي عبارة عن سجلات و قوائم مالية رسمية تعبر عن أنشطة الشركة ووضعتها ومركزها المالي من حيث الأصول والسيولة والتزامات وأرباح الشركة.

الفرع الاول: مفهوم القوائم المالية

هناك العديد من مفاهيم القوائم المالية نذكر منها:

القوائم المالية عبارة عن بيانات تفصيلية وإجمالية أساسية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المشروع، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة موجب المعايير المحاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي ينفذها المشروع خلال فترة محددة (ربع سنة، نصف سنة، سنة) فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة أعمال المشروع والتغيرات الحاصلة في مركزه المالي¹

وتعرف أيضا على أنها: مستندات المنشأة التي تستخدمها الشركات للتقرير عن نتائج أنشطتها، إلى مجموعات المستخدمين المختلفة، والتي يمكن أن تتضمن المديرين، والمستثمرين، والدائنين، والهيئات التنظيمية وفي المقابل، فان هذه المجموعات تستخدم معلومات هذه القوائم لاتخاذ قرارات متنوعة²

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم إلى قسمين، الأول: قوائم مالية أساسية، والثاني: قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان ، الطبعة الأولى 2007م-1427هـ، الطبعة الثانية 2009م-1429هـ، ص: 68-69.

² والتر هاريسون وآخرون، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض ، الطبعة التاسعة(الطبعة العربية الرابعة)، 1439هـ-2018م، ص: 12 .

بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي القوائم: الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي، والتغير في حقوق الملكية، أما القوائم المكملـة فهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المنشآت بناء على ظروف معينة، وهي مثل قوائم القيمة المضافة، والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية¹

فتعرف القوائم المالية بأنها: هي الأداة التي تقدم الصورة الصادقة للمركز المالي و الأداء المالي والتدفقات النقدية بتطبيق شروط المحاسبة²

الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية

يطلق مفهوم القوائم المالية على بيانات مالية محددة يتم عرضها ضمن قوائم بصفة مخصصة، وتحتوي هذه القوائم على قيم تعكس العمليات المالية التي تتعلق بشركة محددة خلال فترة زمنية معينة وهناك مجموعة محددة من القوائم المالية في علم المحاسبة والتي يتم إعدادها من قبل المحاسب المالي وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الشركة لتستفيد منها الأطراف فيما بعد، ويمكن إجمال أنواع القوائم المالية من خلال ما يأتي:³

1- قائمة الدخل

هي قائمة أو تقرير مالي يظهر نتائج عمليات للمنشأة متضمنة إيرادات المنشأة والمصروفات المترتبة عليها، ويمثل الفرق بينهما صافي الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة.

¹ مؤيد راضي خنفر- غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2006م-1426هـ، الطبعة الثالثة 2011م-1432هـ، ص: 28.

² دليلة دادة، اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر *دراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر*، أطروحة دكتوراه العلوم، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2018/2019، ص: 13.

³ محمد أحمد عبد الحميد الصوري، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على شركات التدقيق العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة ، فلسطين ، 2018م- 1434هـ، ص: 29 .

الجدول (1-1): يوضح مكونات قائمة الدخل

قائمة الدخل "حسب الوظيفة"	قائمة الدخل "حسب الطبيعة"
رقم الأعمال	رقم الأعمال
كلفة المبيعات	تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
هامش الربح الإجمالي	الإنتاج المثبت
منتجات أخرى عملياتية	إعانات الاستغلال
التكاليف التجارية	1- إنتاج السنة المالية
الأعباء الإدارية	المشتريات المستهلكة
أعباء أخرى عملياتية	الخدمات الخارجية و الاستهلاكيات الأخرى
النتيجة العملياتية	2- استهلاك السنة المالية
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)	أعباء المستخدمين
منتجات مالية	الضرائب والرسوم و المدفوعات المشابهة
الأعباء المالية	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
النتيجة العادية قبل الضريبة	المنتجات العملياتية الأخرى
الضرائب الواجبة على النتائج العادية	الأعباء العملياتية الأخرى
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)	المخصصات للإهلاكات و المؤونات
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
الأعباء غير العادية	5- النتيجة العملياتية
المنتجات غير العادية	المنتجات المالية
النتيجة الصافية للسنة المالية	الأعباء المالية
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية	6- النتيجة المالية
النتيجة الصافية للمجموع المدمج	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
منها حصة ذوي الأقلية	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
حصة المجموع	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	النتيجة بعد الضريبة
	فوائد الأقلية
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية (5+6)
	العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)
	العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)

	9- النتيجة غير العادية 10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية 11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج ومنها حصة ذوي الأقلية حصة الجمع
--	---

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المرسوم رقم 07-173، 25 مارس 2009، الجزائر، ص: 30-31.

2-قائمة المركز المالي

هي قائمة مالية تظهر المركز المالي للمنشأة متضمنة موجودات المنشأة المختلفة و الالتزامات المترتبة عليها، وكذلك حقوق الملكية في تاريخ محدد.

الجدول(1-2) : يوضح مكونات الميزانية

N-1 صافي	N صافي	N اكتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء- المنتج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن

					المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الحزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة الصافية / (نتيجة صافية حصة المجمع) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جدي
			حصة الشركة المدجة
			حصة ذوي الأقلية
			المجموع
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية

			مجموع الخصوم الجارية
			مجموع عام للخصوم

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، المرسوم رقم 07-173، 25 مارس 2009، الجزائر، ص: 28-29.

3-قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وهي تحدد من خلال رصد و متابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية منذ بداية الفترة المالية وحتى نهايتها، ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق.

الجدول (1-3) : يوضح التغيرات في حقوق الملكية

الاحتياطات و النتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال الشركة	ملاحظات	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المرسوم رقم 07-173، 25 مارس 2009، الجزائر، ص: 37.

4- قائمة التدفقات النقدية

هي عبارة عن بيان أو تقرير مالي تظهر فيه جميع التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من المنشأة خلال فترة زمنية محددة، ومصنفة وفقا للأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية .

الجدول (1-4) : يوضح قائمة التدفقات النقدية

		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المقبوضات من العملاء المدفوعات ثمنًا للبضاعة مدفوعات الرواتب والأجور مدفوعات الفائدة مدفوعات الضريبة مدفوعات تشغيلية أخرى
		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية المقبوضات من عمليات بيع الاستثمارات المدفوعات من عمليات شراء الاستثمارات قروض ممنوحة تحصيل قروض متحصلات عن استثمارات مالية
		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل المدفوعات لسداد السندات إصدار أسهم و سندات سداد قروض طويلة الأجل توزيعات نقدية
		صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل
		صافي التغير في الرصيد النقدي رصيد النقدية أول مدة رصيد النقدية آخر مدة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المرسوم رقم 07-173، 25 مارس 2009، الجزائر، ص: 36.

5- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية

تعد هذه الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية جزءاً أساسياً من مخرجات النظام المحاسبي، وتشمل ما يلي¹:

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، كذلك منها ما يستخدم بصورة مباشرة او غير مباشرة مثل مستخدمي المعلومات المحاسبية "المحللون" الموظفون.
- تحديد الاغراض التي يستخدم فيها المعلومات المحاسبية، وهنا يجب ربط هذا العناصر بمعيار او خاصية الملاءمة.
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها، ويتمثل هذا التحديد في الافصاح عن البيانات المالية المحتواة في القوائم مثل المركز المالي وقائمة الدخل والارباح المحتجزة، وتعد القوائم المالية في واقع الامر بموجب مجموعة من الاعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ او الاصول المحاسبية المتعارف عليها.
- تحديد اساليب وطرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية، والتي تترك اثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، وهنا يتم الافصاح المناسب ان يتم عرض المعلومات فيها يسهل منهما وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية وتركز على الامور الجوهرية.

المطلب الثاني: أساليب قياس القوائم المالية و عناصرها

باعتبار القوائم المالية بطاقة التعريف لأي مؤسسة فتبذل هذه القوائم أقصى مجهود لها حتى تظهرها على حقيقتها دون تزيف أو تمويه لكسب ثقة طالبي المعلومات المحاسبية و المالية، وفي ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات وهذا الذي بعث الخوف لدى الأطراف الطالبة للمعلومة المحاسبية، ولهذا السبب تعمل العديد من المؤسسات على تقديم معلومات شفافة وذات مصداقية، ولكي تظهر القوائم المالية بصورة واضحة فظهر مفهوم القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية .

الفرع الاول: أساليب قياس القوائم المالية

عملية قياس عناصر القوائم المالية هي تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس و العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي الأصول و الالتزامات

¹ سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009م/1430هـ، ص: 163.

- قياس الأصول :

عرف مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB الأصول عام 1985 م كما يلي :

منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل، وقد اكتسبت الوحدة الاقتصادية حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي .

وتقسم الأصول بشكل عام إلى مجموعتين رئيسيتين وذلك وفق معيار السيولة، ويقصد بالسيولة مدى قابلية الأصل للتسييل أي مدى قابليتها للتحويل إلى نقد وهاتان المجموعتان هما :

- أصول متداولة أو قصيرة الأجل : وتشتمل هذه الفئة موجودات مثل النقدية وشبه النقدية، وأوراق القبض، والأوراق المالية قصيرة الأجل، المصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة، ويطلق على هذا النوع من الأصول مصطلح رأس المال العامل.
- الأصول طويلة الأجل : وتقسم هذه الأصول إلى مجموعتين :

- مجموعة الأصول الملموسة: وتشمل الاستثمارات طويلة الأجل، الممتلكات و المباني و المعدات و الأراضي، ويلاحظ هذا النوع من الأصول فيما عدا الاستثمارات طويلة الأجل، يتم استهلاكه على مدار العمر الإنتاجي الذي يتجاوز عادة العام الواحد.¹

- مجموعة الأصول غير الملموسة : وتشمل هذه المجموعة موجودات ليس لها كيان مادي ملموس مثل شهرة المحل، حق الاختراع، حق التأليف والنشر.

ويتم عادة إطفاء هذا النوع من الأصول على مدار العمر الإنتاجي مثله في ذلك مثل مجموعة الأصول الملموسة. وهناك عدد من الأسس لقياس الأصول وهي :

1- التكلفة التاريخية :

وتمثل التكلفة التاريخية من وجهة نظر المحاسبة، ما يعادل المقابل النقدي الذي تم التضحية به في سبيل الحصول على الأصل في زمن الحصول عليه وتعتبر التكلفة التاريخية مساوية للقيمة الاقتصادية للأصل في وقت الحصول

¹ رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007م، ص: 47.

عليه، هذا ويقوم القياس المحاسبي في المحاسبة المالية عموماً على أساس التكلفة التاريخية في إطار مجموعة من الافتراضات والمبادئ المحاسبية.

2- التكلفة الجارية (قيمة الإحلال) :

تكلفة الإحلال لأصل معين هي ما يعادل المقابل النقدي الذي يلزم أن يتم التضحية به في الحاضر في سبيل الحصول على الأصل، وتمثل التكلفة الجارية القيمة الاقتصادية للأصل كما تستمد من المنافع الاقتصادية المنتظر الحصول عليها منه في المستقبل وهي في تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

3- القيمة المحققة :

هي ما يعادل المقابل النقدي الذي يتوقع الحصول عليه من بيع الأصل في ظل استمرار الوحدة المحاسبية بنشاطها، مخصوماً منه ما قد يلزم لجعل الأصل في حالة صالحة للعمل .

4- القيمة الحالية :

حيث يستمد الأصل قيمته من الخدمات الكامنة فيه والتي يتوقع الحصول عليها في المستقبل في ظل استمرارية الوحدة المحاسبية بممارسة نشاطها العادي.

والتكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداماً لدى المنشأة المالية عند إعداد القوائم المالية.

- قياس الالتزامات :

الالتزام هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات نقدية خارجة من الموارد التي تمتلكها المنشأة والمحتوية على منافع اقتصادية.¹

وتحدد طبيعة الخصم وليست الكيفية التي نشأ بموجبها كيفية قياس قيمته بعد نشأتها، وتصنف الخصوم حسب طبيعتها إلى خصوم نقدية وخصوم غير نقدية :

- قياس الخصوم النقدية بعد نشأتها :

¹ المرجع سابق ، ص: 48.

تعد القيمة الحالية للمبالغ التي ينتظر دفعها الأساس الذي ينبغي أن يتبع في قياس الخصوم النقدية المسجلة وإظهارها في القوائم المالية.

وفي حالة الخصوم قصيرة الأجل تتمثل القيمة الحالية في قيمتها الاسمية غير المخصومة أما في حالة الخصوم طويلة الأجل تتمثل القيمة الحالية في المبالغ التي ينتظر دفعها مخصومة إلى التاريخ الجاري على أساس معدل الخصم.

- قياس الخصوم غير النقدية بعد نشأتها :

تعد الأسعار الأصلية التي حددتها الوحدة المحاسبية في العمليات التي نشأت بمقتضاها هذه الخصوم الأساس الذي يجب أن يتبع لقياسها وإظهارها في القوائم المالية حتى يتم سدادها.¹

الفرع الثاني: عناصر القوائم المالية

حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية فإن عناصر القوائم المالية هي فئات متعددة تمثل العمليات المالية والأحداث التي تمت لدى المنشأة، أو التي سينجم عنها أحداث مستقبلية نتيجة أحداث تتعلق بالفترة المالية الحالية وتشمل ما يلي :

1- الأصول :

منافع اقتصادية محتملة في المستقبل، قامت شركة معينة بالحصول عليها أو التحكم فيها نتيجة صفقات أو أحداث سابقة.

2- الالتزامات :

تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع اقتصادية ناتجة عن تعهدات حالية لشركة معينة، بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث سابقة.

3- حق الملكية:

وهو الحق المتبقي على أصول وحدة معينة بعد طرح التزاماتها، وفي منشآت الأعمال يتمثل في حقوق الملاك.

¹ المرجع السابق ، ص: 49.

4 - استثمارات الملاك:

هي الزيادة في صافي أصول منشأة معينة، الناتجة عن تحويلات إليها لشيء ما ذي قيمة من وحدات أخرى وذلك للحصول على أو زيادة حقوق ملكية في تلك المنشأة. وعادة ما تكون استثمارات الملاك في شكل أصول مقدمة ولكنها تتضمن أيضا خدمات مقدمة أو تسوية أو تحويل الالتزامات على المنشأة.

5- التوزيعات على الملاك :

وهي الانخفاض في صافي أصول منشأة معينة الناتج عن قيام المنشأة بتحويل أصول أو تقديم خدمات أو التحمل بالتزامات تجاه ملاكها، وتؤدي التوزيعات على الملاك إلى تخفيض حقوق الملكية بالمنشأة.

6- الدخل الشامل :

هو التغير في حقوق ملكية (صافي أصول) منشأة معينة خلال فترة معينة نتيجة لصفقات و أحداث وظروف أخرى من مصادر غير مرتبطة بالملكية، فهي تتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال الفترة بإستثناء تلك الناتجة عن إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم.

7- الإيرادات :

هي تدفقات داخلية أو أي زيادات أخرى في أصول منشأة معينة أو تسوية لالتزاماتها (أو مزيج منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة لتسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أية أنشطة أخرى، مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.¹

8- المصروفات :

هي تدفقات خارجة أو أي استخدام لأصول أو تحمل بالتزامات (أو مزيج منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة لتسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى، مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للوحدة.

¹ سمية أمين على و آخرون، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول ، طبعة الأولى، 2019، ص: 15.

9- المكاسب :

هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية معينة وكافة الصفقات، الأحداث الأخرى المؤثرة على الوحدة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات وإستثمارات الملاك.

10- الخسائر:

هي الانخفاض في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية معينة ولكل الصفقات و الأحداث و الظروف الأخرى المؤثرة على الوحدة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيعات على الملاك.¹

المطلب الثالث : الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وأهدافها

تمثل القوائم المالية همزة وصل بين الشركات ومختلف الأطراف المتعاملة معها، ونظرا لتعدد هذه الأطراف و تنوع احتياجاتها، فإن الشركة تجد صعوبات لتلبية كل هذه الاحتياجات، لذلك لابد من وجود إطار مفاهيمي تستند إليه المحاسبة لتحديد أهداف القوائم المالية، لتتمكن جميع الأطراف من معرفة إلى مدى يمكنها الاعتماد على هذه القوائم في اتخاذ قراراتها.

الفرع الاول : الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عددا من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، ويمكن التمييز بين صنفين رئيسيين من مستخدمي القوائم المالية، الصنف الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة والصنف الثاني المستخدمين ذوي المصلحة الغير مباشرة.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس و الإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني ، الدار الجامعية، طبعة الثانية، الاسكندرية، 2007 ، ص: 18.

1- المستثمرون :

يحتاج المستثمرون الحاليون و المتوقعون إلى توفر معلومات بشكل مستمر لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة، و المفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، سواء بالحفاظ على الاستثمار في المؤسسة أو تخفيضه أو تحويله إلى مؤسسة أخرى.¹

2- الموظفون :

يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

3- المقرضون :

يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.²

4- الإدارة :

تحتاج إدارة المؤسسة إلى معلومات لتقييم الوضع المالي لها، و ربحيتها ومدى تقدمها وتطورها، وتستعمل الإدارة في سبيل تحقيق ذلك مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمتابعة ومراقبة وضع المؤسسة، ومن بينها تحليل القوائم المالية باستخدام التحليل المالي بأساليبه المختلفة.

5- الجهات الحكومية :

يتم استعمال المعلومات الواردة في القوائم المالية من طرف الجهات الحكومية لرسم السياسات على المستوى الوطني، كما تحتاج إدارة الضرائب إلى المعلومات المالية عن الشركات والمؤسسات لاحتساب الضرائب المستحقة عليها.

¹ مداحي عثمان، أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البليدة، العدد 7، سبتمبر 2012، ص: 47.

² محمد أبو أنصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعلمية - ، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان - الأردن، الطبعة الثالثة، 2017، ص: 5.

6- مدققو الحسابات :

يحتاج مدققو الحسابات إلى كافة المعلومات والإيضاحات لإبداء آرائهم بشكل محايد عن مدى مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ومدى موضوعيتها .

7- الموردون :

يحتاج الموردون إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميلا جيدا قادرا على سداد ديونه.

8- العملاء:

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي و قدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع السلع.¹

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي و أداء المنشأة و التغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة، وتنحصر أهم أهدافها فيما يلي:²

- تقديم معلومات عن الوضعية المالية للوحدة في تاريخ غلق الحسابات لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

- تقديم معلومات عن المركز المالي للميزانية في المؤسسة ودرجة سيولتها ويسرها ، وقدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل فيها .

- تقديم معلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل بصفة خاصة المعلومات الخاصة بالربحية في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يتوقع أن تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل.

وتهدف أيضا إلى:³

¹ مداحي عثمان، المرجع سابق، ص: 47-48.

² سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات - ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014- 2015 ، ص: 49-50.

³ بن فرج زوبنة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس - سطيف - ، الجزائر، 2013/ 2014 ، ص: 58.

- توفير المعلومات عن التغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية .
- تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها و إستمراريتها.
- تمكين مستخدمي القوائم مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات و الأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة و قدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.
- إن هدف القوائم المالية يتمثل في التقرير عن أنشطة المنشأة المؤثرة على المجتمع التي يمكن إن يتم تحديدها ووصفها أو قياسها والتي تعتبر ذات أهمية لدور المنشأة في البيئة الاجتماعية.¹

المبحث الثاني : أثر التضخم على القوائم المالية وطرق علاجه

يعد التضخم أحد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب الاقتصاديات سواء كانت المتقدمة أم النامية، وهي أخذه بالتزايد، ونتيجة للآثار التي يتركها التضخم على سيرة الحياة بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص هذا ما دفع بالاقتصاديين إلى وضع التضخم أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي يسعى الاقتصاد الكلي لمعالجته أو للحد منه على أقل تقدير .

المطلب الأول : أثر التضخم على قائمة المركز المالي

في ظل استخدام مبدأ التكلفة التاريخية يتم قياس وتقييم الأصول بالأسعار الأصلية في تاريخ اقتنائها وفي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار تختلف التكلفة الأصلية للعناصر غير النقدية كالأصول الثابتة و المخزون السلعي عن التكلفة الحاضرة، خاصة في حالة وجود تباعد تاريخي بين وقت الاقتناء ووقت القياس، ويؤدي ذلك إلى تضمين الميزانية العمومية بأرقام تكلفة ماضية لهذه العناصر لا تعبر عن القيمة الحقيقية لها في تاريخ إعدادها فضلا عن أن حيازة الوحدة الاقتصادية لتلك العناصر في فترات تغيرات الأسعار يترتب عليها أرباح أو خسارة كامنة في هذه الأصول لا تؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمتها، فبالنسبة للعناصر النقدية الظاهرة في الميزانية العمومية كالنقدية والعملاء و الموردين فإنها تقوم بوحدات نقد سائدة في تاريخ إعداد الميزانية، ويترتب علي حيازتها خلال فترة تغير الأسعار تحقيق أرباح أو خسائر ناتج عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد حيث لا ينعكس على حقوق

¹ أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي) ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص: 210 .

الملكية بالميزانية، وبذلك لا تظهر الميزانية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية أيا من الأرباح و الخسائر الناتجة عن الحياة للعناصر النقدية وغير النقدية، وتأكيدا لذلك فان إتباع التكلفة التاريخية في قياس عناصر الميزانية العمومية يؤدي إلى فقدان هذه العناصر دلالتها الاقتصادية، كما يؤدي إلى افتقار هذه العناصر للتجميع الرياضي لاختلاف قيمة وحدة النقد المستخدمة في القياس عند اقتنائها.¹

المطلب الثاني : أثر التضخم على قائمة الدخل

تؤثر التغيرات السعريـة على قياس نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية نظرا لأن الدخل الناتج عن العمليات في فترات ارتفاع الأسعار يكون متضخما، بحيث لا يعبر عن حقيقة نتائج الأعمال ولما كانت الوظيفة الأساسية للمحاسبة تتمثل في قياس مدى تقدم ونجاح الوحدة الاقتصادية، كما ينعكس في قياس الدخل أو الخسارة المتولدة من الضروري الأخذ في الاعتبار آثار التغيرات السعريـة على صحة قياس العناصر المحددة للدخل في ضوء مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة الاقتصادية، بالرغم من أن طرق قياس الدخل المحاسبي تتفق جميعا على أن دخل الوحدة المحاسبية يتم قياسه عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها، إلا أنها تختلف في تفسير مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة الاقتصادية، فالمشكلة هنا هي قياس الدخل وفقا لمفهوم المحافظة على رأس المال، الذي يعني عدم المساس برأس مال الوحدة بعد توزيع دخل الفترة، حيث يعرف الاقتصاديين دخل الوحدة الاقتصادية بأنه المبلغ الذي يمكن توزيعه على ملاكها دون تخفيض في قيمة أصولها، ومعنى ذلك أن تحديد الدخل يعتمد على المدخل المستخدم في قياس وتقييم أصول الوحدة بحيث يؤدي استخدام مداخل مختلفة لتقييم الأصول إلى تحديد مبالغ مختلفة.²

المطلب الثالث : طرق معالجة التضخم على القوائم المالية

نتيجة للظروف الاقتصادية التي فرضتها ظاهرة التضخم تعددت طرق قياس الأسعار في المحاسبة المالية ، وفيما يلي أهم طرق القياس المحاسبي :

¹ صلاح سليمان علي محمد، اثر التضخم في إعداد القوائم المالية للشركات - دراسة حالة شركة مصانع طحن الغلال عطبرة - ، أطروحة دكتوراه ، جامعة شنددي، السودان، 1438 هـ - 2016 م ، ص: 122 - 123.

² وادي رقية، أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية - دراسة عينة من مستخدمي القوائم المالية - ، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري ، العدد7 ، المجلد 2 ، جوان 2017 ، ص: 784.

1 - طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار :

تسمى أيضا هذه الطريقة بطريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت أو المحاسبة بوحدة النقد الثابتة، وتعتمد هذه الطريقة في تقييم الأصول على أساس تكلفتها التاريخية بعد أخذ في الاعتبار التقلبات السعرية العامة في تاريخ التقييم ، وذلك من اجل المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال المستثمر من طرف الشركاء في المؤسسة، وهذا يعني أن يحافظ رأس المال في نهاية الفترة على شراء نفس الأصول التي يمكن أن يشتريها في بدايتها.

و تتميز طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بميزتين أساسيتين هما :

- الإبقاء على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم.

- اعتماد وحدة قياس نقدية ثابتة.

لقد ذهب اتجاه بعض المحاسبين إلى إمكانية استخدام الأرقام القياسية للأسعار كأساس لتعديل التكلفة التاريخية، وذلك لمعالجة أثر الانخفاض في القدرة الشرائية للنقود. وتقتضي هذه الطريقة من الناحية العملية تعيين رقم قياسي يتم بواسطته تعديل التكلفة التاريخية، وتوجد عدة أنواع من الأرقام القياسية كالرقم القياسي العام، الأرقام القياسية المتخصصة (الخاصة)... غير انه في الممارسة المحاسبية وفي ظل هذه الطريقة يتم اتخاذ الرقم القياسي العام للأسعار، الذي يعبر عن تطور المستوى العام للأسعار ويقيس القدرة الشرائية للنقود، كأساس لتعديل التكلفة التاريخية.

تحدد التكلفة التاريخية المعدلة عن طريق إضافة حاصل ضرب التكلفة التاريخية في معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار، إلى التكلفة التاريخية، وعليه يمكن كتابة العلاقة التي تحسب بها التكلفة التاريخية المعدلة على الشكل التالي :

$$\text{التكلفة التاريخية المعدلة} = \text{التكلفة التاريخية} + (\text{التكلفة التاريخية} \times \text{نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار})$$

أو

$$\text{التكلفة التاريخية المعدلة} = \text{التكلفة التاريخية} \times \text{الرقم القياسي العام للأسعار} .$$

بموجب هذه الطريقة يتم تعديل قيم عناصر القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار التي يحصل عليها بتطبيق العلاقة السابقة، وعلى هذا الأساس تظهر قيم عناصر القوائم المالية بالتكلفة

التاريخية المعدلة بدلا من التكلفة التاريخية الأصلية. ونظرا لكون التكلفة الأولى أكبر من التكلفة الثانية بسبب التضخم، فإن عملية إعادة التقييم ستسفر عن حدوث زيادة في قيم عناصر القوائم المالية، وتستلزم هذه التفرقة بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية، وعلى ضوء هذه التفرقة يتم تحديد قيمة المكاسب و الخسائر في القوة الشرائية لحددة النقد.¹

2- طريقة التكلفة الجارية :

تتميز هذه الطريقة بصفتين أساسيتين هما :²

- اتخاذ التكلفة الاستبدالية كأساس للتقييم،
- افتراض تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية المتخذة كوحدة قياس.

في مجال المحاسبة المالية يوجد ثلاث مفاهيم أساسية للقيمة الجارية ونبين هذه المفاهيم فيما يلي :

● القيمة الحالية :

يتم تحديدها عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة سواء كانت داخلة أو خارجة خلال فترة زمنية معينة باستخدام معدل العائد الجاري.

● صافي القيمة القابلة للتحقيق :

يطلق على هذا المفهوم ما يعادل القيمة الحالية، حيث يتم تقديرها عن طريق التنبؤ بسعر بيع الأصل مطروحا منه النفقات المتوقعة للتخلص.

● التكلفة الجارية (الاستبدالية) :

يعتمد هذا المفهوم بصفة أساسية على أسعار الشراء كأساس للتقويم المحاسبي ولذلك فهو يتسق مع افتراض الاستمرار، و يعكس هذا المفهوم تكلفة إحلال أصل معين بأصل آخر مماثل له من حيث العمر الاقتصادي والطاقة الإنتاجية وكفاءة التشغيل.

¹ بالرقمي تيجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، العدد 8، 2008، ص: 68-69.

² وادي رقية، المرجع سابق، ص: 787-788.

وتوضح الدراسات المحاسبية في مجال تقييم الأصول وجود اتجاهين رئيسيين لتحديد القيمة الاستبدالية لعناصر الأصول :¹

- الاتجاه الأول : يعتمد على أسعار السوق.

- الاتجاه الثاني : يعتمد على الأرقام القياسية الخاصة.

ومن الناحية العملية والتطبيقية يتم تحديد أو حساب التكلفة الاستبدالية على أساس الأرقام القياسية الخاصة التي تقيس تطور أسعار السلع والخدمات بصفة متخصصة.

وبموجب هذه الطريقة يتم تعديل قيم عناصر للقوائم المالية على أساس التكلفة التجارية التي تحسب على أساس الأرقام القياسية الخاصة بالعلاقة التالية :

$$\text{التكلفة الاستبدالية} = \text{التكلفة التاريخية} + (\text{التكلفة التاريخية} \times \text{الرقم القياسي الخاص للأسعار})$$

المبحث الثالث: المعيار 29 التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

صدر المعيار 29 المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصاديات نشطة التضخم حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ذات معنى ودلالة، لان التضخم الجامح يحدث مشكلة رئيسية لأي اقتصاد، حيث يخلق تشوهات حادة ونتائج لا يمكن التحكم فيها في ظل تزايد معدلات تغير الاسعار، وفي ظل اقتصاد تضخم جامح فعلا يكون مستخدمو القوائم المالية غير قادرين على استخراج معلومات ذات دلالة لهذه القوائم.

المطلب الأول: تعريفات المعيار 29

يصعب وضع تعريف دقيق لحالة التضخم الجامح لكن يمكن الاستدلال على ارتفاع معدل التضخم بإحدى الدول اذا توفرت مجموعة من الخصائص، وفيما يلي بعض هذه الخصائص على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر:²

أ- حالة تفضيل الافراد الاحتفاظ بالثروة في صورة أصول غير نقدية او بعملات اجنبية مستقرة نسبيا، كذلك قيام الافراد باستثمار اية اموال بالعملة المحلية بصورة فورية من اجل المحافظة على قوتها الشرائية.

¹ بالرقى تيجاني، المرجع سابق، ص: 69-70.

² د. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة (شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع معايير الامريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية)، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص: 320.

ب- اذا كان غالبية الافراد يعتمدون على معدلاتهم النقدية على عملة اجنبية مستقرة نسبيا كبديل للعملة المحلية، وقد يتم تحديد بعض الاسعار بتلك العملة الاجنبية.

ج- اذا كانت عمليات الشراء والبيع الاجل تتم بأسعار مرتفعة تأخذ في الاعتبار الخسائر التي سوف تنتج عن انخفاض القوة الشرائية خلال فترة الائتمان برغم قصر تلك الفترة.

د- اذا تم ربط معدلات الفوائد، الاجور، الاسعار برقم قياسي معين.

هـ- اذا كان معدل التضخم المتجمع خلال 3 سنوات يقترب من او يزيد على 100%.

المطلب الثاني: نطاق وهدف المعيار 29

الفرع الاول: نطاق المعيار

ان المبدأ الاساسي في المعيار IAS29 هو انه يجب اعادة تصوير القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بالعملة السائدة في الاقتصاد نشط التضخم بوحدة القياس الجارية في تاريخ اعداد الميزانية، ويجب اعادة التصريح عن الارقام المقارنة في الفترات السابقة بذات وحدة القياس الجارية، حيث يؤدي هذا الاجراء الى الوصول الى ارقام متجانسة القياس يعبر عنها بوحدات قوة شرائية موحدة، ويكون اعادة تصوير القوائم المالية بتطبيق الرقم القياسي العام، الذي يقوم على تعديل البنود غير النقدية وفق الارقام القياسية للأسعار في التاريخ الذي تمت فيه العمليات المالية المتعلقة بهذه البنود ويكون ذلك على النحو التالي¹:

- البنود المسجلة بالتكلفة التاريخية: تحول الى السعر الجاري بقسمة الرقم القياسي للأسعار الجارية في نهاية سنة المقارنة على الرقم القياسي للسنة التي تم نشوء البند بها.
- البنود النقدية التي تم اثباتها بوحدة القياس في تاريخ الميزانية فلا يتم تعديلها، ماعدا الاستثمارات المالية حيث يتم تعديلها حسب الشروط الخاصة المرتبطة بها لضمان اخذ المكاسب والخسائر غير المحققة بعين الاعتبار.
- البنود الاخرى يتم تعديلها بالاستناد على الرقم القياسي العام بين تاريخ اقتناء او تحمل هذه البنود وتاريخ اعداد هذه الميزانية.
- المصروفات والاياردات: الاصل ان يتم تحويل المصروف او الايراد بقسمة الرقم القياسي الجاري في نهاية السنة على الرقم القياسي الذي كان عند قبض الايراد او دفع المصروف .

¹ وادي رقية، مرازقة صالح، المرجع السابق، ص: 785 - 786.

- الارباح المحتجزة: تعدل حسب الارقام القياسية للسنوات التي احتجزت فيها الارباح ما عدا ارباح السنة الحالية فتعدل استنادا الى الرقم القياسي في نهاية السنة الجارية، ويتم اعتبارها كمتمم حسابي لجانب الميزانية.
- بالنسبة لحقوق الملكية يتم تعديلها بالأرقام القياسية المعدة على اساس تاريخ الاكتتاب، كما ويتوجب ادراج الربح او الخسارة لصافي المركز النقدي الذي يترتب على اعادة قياس البنود غير النقدية صافي الدخل، وكذلك يجب الافصاح عن العمليات التي تمت لإعادة القياس بشكل مفرد.

وعندما يتوقف الاقتصاد عن كونه اقتصاد نشط التضخم عن اعداد وعرض القوائم المالية بالاستناد الى المعيار IAS29، فيجب ان تتعامل مع القيم التي يعبر عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية الفترة الإبلاغية السابقة كأساس للقيم الدفترية في قوائمها المالية اللاحقة.

الفرع الثاني: هدف المعيار

يهدف هذا المعيار الى بيان كيفية اعداد القوائم المالية والتقرير عن الاحداث الاقتصادية لمؤسسة، تعمل في ظل اقتصاد يعاني من ارتفاع مفرط في معدل التضخم، وبالتالي تمكين مستخدمي القوائم المالية من الحصول عن معلومات محاسبية تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك الشركات العاملة في بيئة تضخمية مفرطة¹:

المطلب الثالث: اعادة صياغة القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية في ظل ظروف التضخم الجامح

الفرع الاول: اعادة صياغة القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم الجامح

اذا كان نظام التقرير المالية قائما على التكاليف التاريخية، فان العملية المستخدمة لتعديل الميزانية العمومية يمكن تلخيصها كما يلي²:

1- بالنسبة للأصول والخصوم النقدية فإنها تكون معروضة فعلا في شكل وحدات القوة الشرائية في نهاية العام، وبالتالي فإنها لا تحتاج الى ادخال تعديلات اخرى.

2- بالنسبة للأصول والخصوم النقدية المرتبطة بتغيرات الاسعار مثل الاوراق المالية المتعلقة بالديون، فانه يتم تعديلها حسب شروط الترتيب التعاقدية.

¹ محمد ابو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص: 494.

² د. طارق عبد العال، المرجع السابق، ص: 322-323-324.

- 3- يتم تعديل البنود غير النقدية بتطبيق نسبة مؤشر يكون البسط فيه هو مؤشر المستوى العام للأسعار في تاريخ الميزانية، والمقام هو المؤشر في تاريخ الشراء او الافتتاح للبند محل التعديل.
- 4- هناك بعض الاصول لا يمكن تعديلها لأنه حتى في القوائم المالية القائمة على اساس التكلفة التاريخية الاسمية، فان هذه البنود قد تم تعديلها على اساس اخر.
- 5- بالاتفاق مع المبادئ المستقرة لمحاسبة التكلفة التاريخية، فانه اذا كانت المبالغ المعدلة لأي بند من البنود غير النقدية اكبر من المبالغ التي يمكن استردادها من البند، فانه يتم تخفيضها باي اجراء مناسب وحسب معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة، وهذا الاجراء يمكن ان يتم بسهولة.
- 6- بالنسبة لحسابات حقوق الملكية فانه يجب ايضا تعديلها للتعويض عن تغيرات الاسعار، وتستخدم المؤشرات المعدلة لراس المال المدفوع بالرجوع الى تواريخ الاكتتاب في راس المال، والذي هو عادة رقم تقديري لصفقة محددة في عمر المنشأة، ولتعديل الارباح المحتجزة فانه يجب تعديل مكاسب كل سنة بنسبة المؤشرات ويكون البسط هو المستوى العام للأسعار في تاريخ الميزانية ويكون المقام هو المستوى العام للأسعار في نهاية السنة التي تقررت فيها المكاسب، ومع ضرورة خصم التوزيعات المدفوعة من الارباح المحتجزة وتعديلها بالمثل.
- ولإعادة صياغة قائمة الحل للفترة الجارية، فان نتيجة دقيقة بشكل معقول يمكن الوصول اليها اذا كانت حسابات الايرادات والمصروفات مضروبة في نسبة اسعار نهاية الفترة الى متوسط الاسعار بالنسبة للفترة، وعندما تكون تغيرات الاسعار غير ثابتة نسبيا خلال الفترة او عندما تكون الصفقات لم تحدث بشكل قابل للتقييم، كما هو الحال في حالات النمط الموسمي المميز بالنسبة لنشاط المبيعات، فان هناك حاجة ضرورية لبذل مجهودات اكبر للقياس، وهذا يمكن ان يكون له اهمية خاصة عندما يحدث تخفيض للعملية خلال السنة¹.
- ويناطب المعيار الدولي رقم (29) قائمة التدفقات النقدية فقط بشكل سطحي، ويجب تعديل هذه القائمة ايضا لتقرر جميع البنود بوحدات القوة الشرائية في نهاية السنة، وعلى سبيل المثال، يبلغ التغير في حسابات راس المال العامل والمستخدم في تحويل صافي الدخل الى تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل والتي سوف تعدل لتعكس التغيرات الحقيقية (اي تعديلات التضخم).

¹ المرجع السابق، ص: 325-326.

الفرع الثاني: اعادة صياغة القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة الجارية في ظل ظروف التضخم الجامح

اذا كان نظام التقرير المالية قائما على اساس التكلفة الجارية، فانه يمكن تلخيص عملية تعديل الميزانية العمومية كما يلي¹:

1- تكون الاصول والخصوم النقدية مقومة بالفعل بوحدات القوة الشرائية في نهاية السنة، ولذلك فانه لا توجد حاجة لمزيد من التعديلات.

2- بالنسبة للأصول والخصوم النقدية المرتبطة بتغيرات الاسعار مثل الاوراق المالية مثل مؤشر الاوراق المالية للديون، يتم تعديلها حسب شروط الترتيب التعاقدية.

3- بالنسبة للبنود غير النقدية فإنها تكون واردة بالفعل بالقيام الجارية في نهاية السنة او تكلفة الاحلال، وبالتالي فإنها ليست بحاجة الى تعديل اخر، وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالمبالغ القابلة للاسترداد والتعليقات الاخرى المتعلقة بمستوى الاسعار فان التكاليف التاريخية المعدلة لا تنشأ عادة.

4- يجب ايضا اعادة صياغة حسابات حقوق الملكية للتعويض عن تغيرات الاسعار، وتدخل حسابات راس المال المدفوع في المؤشرات بالرجوع الى تواريخ الاكتتاب في راس المال.

وتعكس قائمة الدخل المعدة طبقا لأساس التكلفة الجارية بصفة عامة التكلفة الجارية في تاريخ حدوث كل عملية من العمليات او الاحداث ذات العلاقة، فتكلفة البضاعة المباعة والاستهلاك يتم اثباتها على اساس التكلفة الجارية في تاريخ البيع او تاريخ الاستهلاك، وعمليات المبيعات وباقي المصروفات تثبت بقيمتها النقدية في تواريخ حدوثها، وعلى ذلك فان كافة تلك البنود تحتاج الى تعديل باستخدامها احد الارقام القياسية العامة لتعكس وحدة النقد الجارية في تاريخ الميزانية، حيث تتضمن قائمة الدخل المعدلة تتضمن التقرير عن الكسب او الخسارة لصافي البنود النقدية المستحوذ عليها.

وقد تؤدي عملية تعديل القوائم المالية طبقا لمقتضيات هذا المعيار الى نشؤ فروق بين الربح المحدد وفقا لأساس الاستحقاق والربح الخاضع للضريبة، ولذلك فان الضرائب المستحقة ستكون اقل او اكبر، وبالتالي تمثل التزام او اصل ضريبي مؤجل حسب الاحوال، ويتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي رقم (12) بعنوان (المحاسبة عن ضرائب الدخل).

¹ المرجع السابق، ص: 327-328.

المبحث الرابع: الاثر المحاسبي للتضخم

اصبح التضخم من البديهيات التي تسود اقتصاديات بلدان العالم في الغالب، فكلما نجد اقتصاد لا يسوده التضخم، هذا بالطبع مع اختلاف النسبة، وينعكس اثره بطبيعته على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

المطلب الاول: تصنيف عناصر الميزانية النقدية والغير نقدية

1- العناصر النقدية:

الجدول (1-5): يوضح العناصر النقدية للميزانية

الاصول	الخصوم
- نقدية بالجزينة او المصرف - المدينون واوراق القبض ومخصص الديون المشكوك فيها - الاستثمارات طويلة الاجل في الاسهم الممتازة والسندات غير قابلة للتحويل - سلف للموظفين - حسابات الضمانات او الرهونات لدى الغير والقابلة للاسترداد	- الدائنون و اوراق الدفع - المصروفات المستحقة - توزيعات مستحقة - حسابات الضمانات والرهنونات للغير لدى الشركة والقابلة للرد - السندات طويلة الاجل - علاوة او خصم اصدار السندات

المصدر: محمد المبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكساتها على الدول العربية، مطابع الدار الهندسة، القاهرة، 2005، ص: 404، 405.

2- العناصر الغير النقدية تشمل:

الجدول (1-6): يوضح العناصر الغير النقدية للميزانية

الاصول	الخصوم
- المخزون السلعي - الاستثمارات طويلة الاجل في اسهم عادية - كل الاصول الثابتة والاصول الغير ملموسة - المصروفات المؤجلة	- المبالغ المستلمة تحت حساب عقود البيع بسعر محدد - والالتزامات تحت عقود الضمان

المصدر: محمد المبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكساتها على الدول العربية، مطابع الدار الهندسة، القاهرة، 2005، ص: 405.

المطلب الثاني: تاثير التضخم على المحاسبة

أ- الميزانية:

باختصار ان خطوات اعادة اعداد الميزانية باستخدام وحدة النقد الثابتة تشمل على المراحل التالية¹:

- تحديد العناصر النقدية والغير نقدية لكل من الاصول حقوق الملكية.
- تقييم العناصر النقدية بقيمتها الاسمية.
- تعديل العناصر الغير نقدية بالقوة الشرائية منذ تاريخ اقتنائها.
- رفع ارصدة السنوات السابقة، اذا تم تعديل مستوى الاسعار لسنة السابقة، فكل الارصدة المستخدمة في المقارنة مع السنة الحالية يجب تعديلها ورفعها حسب اسعار السنة الحالية بمعنى ان يتم التعبير عنها بمستويات الاسعار لسنة الحالية.

ويتم حساب الصافي بعد التضخم كما يلي:

$$\text{ثمن البيع} \times \text{معامل التضخم}$$

- الاصول $\times$ معامل التضخم
- الخصوم $\times$ معامل التضخم
- المصاريف $\times$ معامل التضخم
- الايرادات $\times$ معامل التضخم

ب- قائمة الدخل:

تشمل خطوات اعادة تعديل قوائم الدخل على ما يلي²:

- تحديد وتعديل عناصر المواد باستخدام جداول الارقام القياسية حسب تواريخ اقتناء كل عنصر.
- احتساب الاستهلاك على اساس قيم التكلفة التاريخية المعدلة.

¹ محمد المبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مطابع الدار الهندسة، القاهرة، 2005، ص: 407، 408.
² المرجع السابق، ص: 408.

- تعديل العناصر التي يفترض ان تكون تمت على طول الفترة المالية مثل المبيعات والمشتريات باستخدام متوسط الاسعار القياسية.
- احتساب تكلفة البضاعة المباعة.
- احتساب خسائر وارباح القوة الشرائية نتيجة الاحتفاظ بالعناصر النقدية.

خلاصة :

تتم المحاسبة بإنتاج مجموعة من القوائم المالية التي تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجين، وتشمل مخرجات النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية في أربعة قوائم أساسية : قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وهذا بهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية من أجل فهم أفضل للأداء السابق للمؤسسة وتقييم لعوائد ومخاطر المؤسسة وتتصف أهداف القوائم المالية بالعمومية وذلك لمحاولة تحقيق وإرضاء الحاجات و المصالح الخاصة بالمستخدمين ومع انتشار ظاهرة التضخم في العالم و التي تعتبر أزمة تعاني منها معظم أو كل الاقتصاديات، فقد قامت معايير المحاسبة الدولية بوضع معيار دولي رقم (29) لمعالجة ظاهرة التضخم وإعادة صياغة هذه القوائم بشفافية و أكثر مصداقية لتساعد مستخدميها من اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة .

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

لمطاحن التاج الذهبي المنطقة

الصناعية كوينين - الوادي -

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

تمهيد:

بعد أن تعرفنا في الجانب النظري بماهية التضخم في المحاسبة، وطريقة تأثيرها على القوائم المالية وطرق علاجه، بحكم أهمية المؤسسة له، سنحاول في هذا الفصل تطبيق الجانب النظري على شركة مصباحي وشركائه، مطاحن التاج الذهبي الطحانة المنطقة الصناعية كوينين ولاية الوادي باعتبارها مؤسسة صناعية ذات نشاط الإنتاج الصناعي، محاولة دراسة أثر القوائم المالية من خلال بناء ميزانية السنة المالية بالإعتماد على السنة المالية المغفلة للمؤسسة خلال سنة 2017، وتحليلها، ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة التاج الذهبي
- المبحث الثاني: تقديم ميزانية مؤسسة التاج الذهبي
- المبحث الثالث: تأثير التضخم على محاسبة المؤسسة

المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة التاج الذهبي

في هذا المبحث يتم تقديم المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وتطورها

قبل التعديل في القانون الأساسي لشركة مطحنة التاج الذهبي تأسست الشركة في التاسع والعشرين من ماي سنة ألفين واثنتين 2002/05/29، حيث تتربع على مساحة تقدر ب 1500 متر مربع ومبنى ذا إستعمال تجاري أطواله (20م*20م) شكل مربع يوجد بالطابق الأرضي، تقع الشركة بجانب الطريق الوطني رقم 48 بالمنطقة المتعددة النشاطات بكوينين ولاية الوادي فم منذ إنشائها عملت الشركة على تحقيق أهدافها المبرمجة وذلك بالإستثمار في المجال الذي أعطت له الأولوية ألا وهو إنتاج الدقيق، وفي بداية سنة 2005 قامت الشركة بتوسيع نشاطها وذلك بإضافة وحدة أخرى لإنتاج الفرينة.

وفي نهاية الموسم الأول من سنة 2006 قامت الشركة بإضافة بعض الإستثمارات الجديدة والمتمثلة في معدات نقل من شاحنات وذلك لنقل منتجاتها عبر التراب الوطني وكذا حافلة لنقل العمال وورشة ميكانيكية لمراقبة وصيانة الآلات والمعدات.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية

شركة مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي هي مؤسسة صناعية موضوعها صنع الدقيق والبرغل وطحين الحبوب، صنع طحين القنريات، بقايا طحن الحبوب والقنريات، الحبوب المغربية، الحبوب المقشرة، الحبوب المسحوقة أو المسطحة، وبصفة عامة كافة العمليات التجارية و المالية والمنقولة والعقارية عبر التراب الوطني أوفي البلدان الأجنبية.

تعد شركة مطحنة التاج الذهبي شركة أموال ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية (EURL) أسست سنة 2002، حيث تقرر تعديل الشكل القانوني للشركة لتتحول من شركة تضامن (SNC) وذلك سنة 2006 و تغيير تسمية الشركة بتسمية جديدة هي شركة تضامن مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي برأسمال إجتماعي قبل التعديل قدره 100.000 دج، ورأسمال إجتماعي بعد التعديل قدره 500.000 دج، رقم سجلها التجاري: 02ب0542513 يقدر عدد عمالها حاليا حوالي 23 عامل، تقع بالمنطقة الصناعية كوينين مدينة الوادي.

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

- اسم مسيرها :مصباحي مُجَد الصغير
- قطاع النشاط: الإنتاج الصناعي رمز النشاط107101نصه الطحانة
- عنوان موقعها على الانترنت: ----/----
- بريدھا الالكتروني: ----/----
- علامتها التجارية:



المطلب الثالث: مهام المؤسسة وأهدافها:

أ- المهام:

تتلخص المهمة الرئيسية للشركة في شراء المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين من السوق الوطنية وتصنيعها إلى توزيعها على مستوى الولاية وخارجها للمنتجات المتخصصة فيها من فريسة ونخالة وينحصر مجال نشاط المؤسسة في الأشغال التالية:

- القيام بالدراسات والإحصائيات الخاصة باحتياجات الولاية وخارجها في السلع المحتكرة لتسويقها ومحاولة فتح أوجه جديدة تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للولاية والمقدرة الشرائية للمواطنين.
- إعداد برامج التمويل على حسب الاحتياجات المقدمة من العملاء.
- ضمان الوجود الدائم للمنتجات عبر المنافذ التسويقية.
- تكوين الاحتياجات الأمنية في السلع وذلك على المدى البعيد.
- التكفل بإجراءات الضمان للسلع المسوقة.

ب- الأهداف:

- تحقيق ربح لضمان ديمومة الشركة والحفاظ على بقائها.
- السعي لرفع قيمة المبيعات وبالتالي رفع قيمة الأعمال.

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

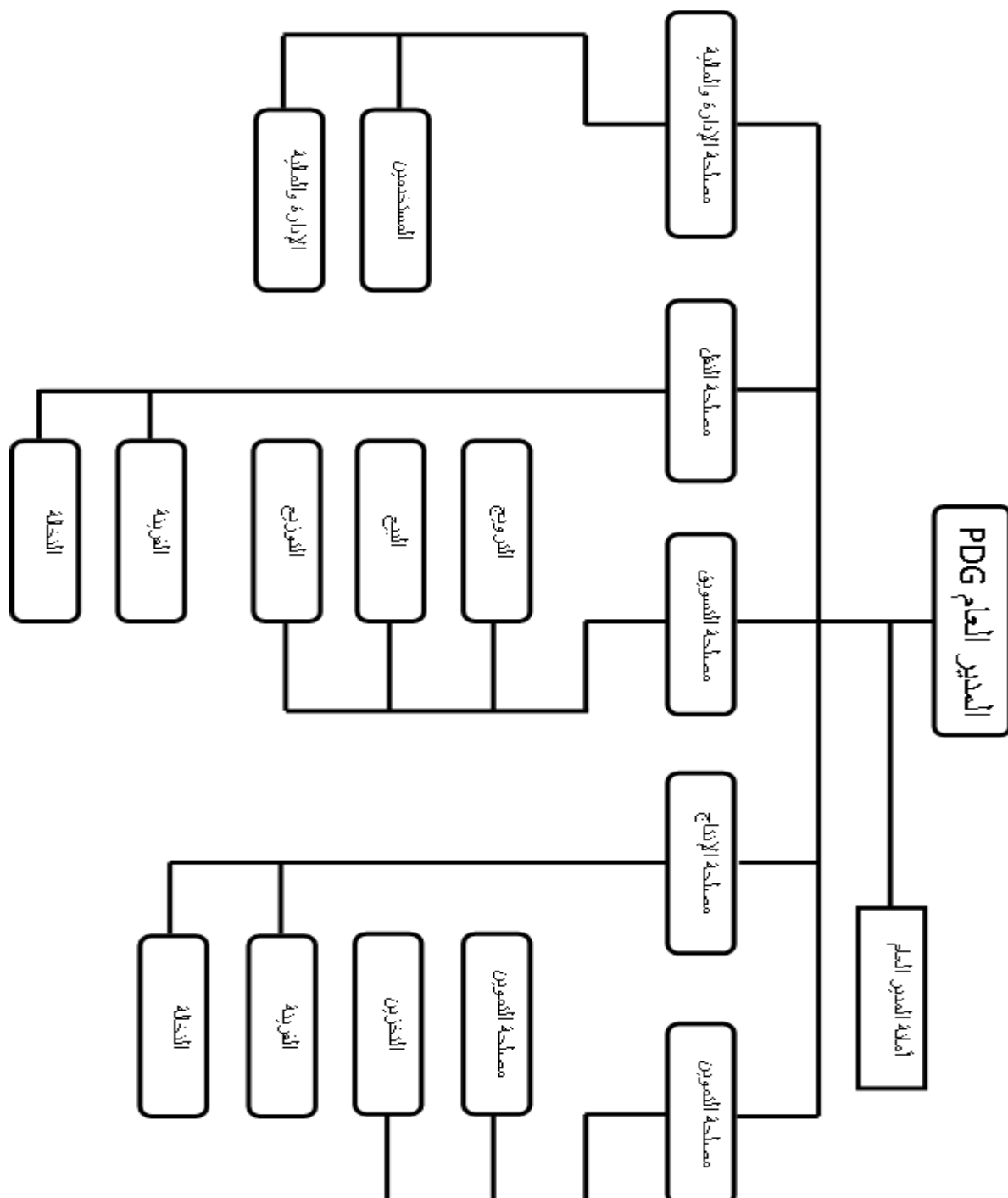
- المحافظة على حصتها في السوق المحلية بالولاية وأيضا حصتها في السوق الوطنية مع محاولة التوسع إلى نقاط أبعد.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

أ- شرح الهيكل التنظيمي:

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي من خمس مصالح، كما أن للإدارة أمانة عامة كما هو موضح في الهيكل الموالي:

الشكل رقم(2-3): يوضح الهيكل التنظيمي للشركة



الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

ب- وظائف مصالح المؤسسة:

1- **المدير العام:** أن كل مؤسسة على اختلاف أنواعها القانونية لابد لها من مدير يكون على هرمها التسلسل الإداري ويتمثل ذلك في شخص المدير مهما اختلفت التسميات ،مدير، مدير عام مسير الخ، ويعتبر أعلى سلطة إدارية في المؤسسة لما له من دور فعال في المؤسسة وبالعلاقاتها مع المحيط الخارجي، حيث يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

2- **أمانة المدير:** تعتبر همزة وصل بين المسؤول و المصالح داخل المؤسسة وخارجها وهي من أهم المصالح في المؤسسة وهذا لأنها تسهل عملية سير المعلومات ومعالجتها وتنظيمها وتتكفل ب:

- استقبال البريد الوارد للمؤسسة.
- استقبال المكالمات الداخلية والخارجية.
- مساعدة المدير العام في مهامه.
- متابعة السير الحسن لنشاط المدير العام.

3- **مصلحة التمويل:** وتشتمل هذه المصلحة على فرعين هما:

- **الشراء:** تختص هذه المصلحة بشراء المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين والأغلفة المستهلكة.

- **التخزين:** ويختص هذا الفرع بتخزين المواد الأولية المشتراة من أجل إدخالها في العملية الإنتاجية.

4- **مصلحة الإنتاج:** تعتبر هذه المصلحة هي الركيزة الأساسية في نشاط المؤسسة بطبيعتها شركة إنتاجية وتختص هذه المصلحة إدخال المواد الأولية المشتراة لغرض التصنيع في الطاحونة من أجل الحصول على منتج الفرينة كما أن لهذا المنتج مشتقات متمثلة في مادة النخالة.

5- **مصلحة التسويق:** و تنقسم هذه المصلحة إلى ثلاثة أقسام:

- **الترويج:** ونقصد به وضع سياسة إشهارية للمنتج للاطلاع عليه من قبل عدد أكبر ممكن من المستهلكين.

- **البيع:** وتختص هذه المصلحة ببيع المنتوجات وتحرير فواتير البيع للزبائن وتسجيل هذه الفواتير في كشوف مبيعات مقسمة حسب طبيعة البيع(بيع بالأجل، بيع نقدا أو بيع بصك)و طبيعة السلع (فرينة، نخالة).

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

- التوزيع: وهي المرحلة ما بعد البيع ونقصد بها إيصال المنتجات المباعة إلى التجار في أحسن الظروف.

6- النقل:

1- الموارد الأولية: ونقصد به جلب المواد الأولية من الموردين إلى مقر الشركة.

2- المنتج: وهو إيصال المنتجات إلى كل من التجار و المستهلكين.

7- مصلحة الإدارة والمالية:

1- المستخدمين: وهو مكتب متابعة شؤون العمال وتسيير جميع ملفاتهم، كما يعتبر مصدرا هاما لكل القرارات الخاصة بهم، وتوضيح واجباتهم وحقوقهم، وكذا تسهر على استقبال ملفات طلب العمل، ومن مهامه أيضا تحضير أجور العمال لتسديدها وكذا حضور العمال والتكفل باشتراكهم في صناديق الضمان الاجتماعي و بالخدمات الاجتماعية لهم.

2- الإدارة والمحاسبة: وتختص هذه المصلحة بشتى الأعمال الإدارية و المحاسبية التي من شأنها العمل على تنظيم وتوجيه إداري سليم وتحديد الوضعية المحاسبية والمالية للمؤسسة بشكل دقيق، ويقوم ب:

- يقوم بكل ما يتعلق بالتحصيل أي متابعة ديون وحقوق الشركة مع الموردين و العملاء.
- القيام بالعمليات البنكية و عمليات الصندوق.
- القيام بعمليات الجرد للوسائل والمعدات.

المبحث الثاني: تقديم ميزانية مؤسسة التاج الذهبي

تم تخصيص هذا المبحث لبيان ميزانية السنة المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة.

المطلب الاول: عرض ميزانية السنة المالية لمؤسسة التاج الذهبي

الميزانية المالية لشركة تضامن مصباحي وشركائه، مطاحن التاج الذهبي الطحانة المنطقة الصناعية كوينين ولاية الوادي في 2017/12/31.

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

جدول رقم(1-2): يوضح ميزانية السنة المالية المقفلة

2016	2017			أصول
	الصافي	الإهلاكات	الإجمالي	
				الأصول الغير الجارية
				فارق بين الإقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي
				تثبيبات المعنوية
				تثبيبات عينية
				أراضي
	0.00	349,669.30	349,669.30	مباني
33,330,005.24	28,273,542.60	44,578,829.10	72,852,371.70	تثبيبات عينية أخرى
				تثبيبات ممنوح امتيازها
				تثبيبات يجرى امتيازها
				تثبيبات مالية
				سندات موضوعة موضع معادلة
				مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
				سندات أخرى مثبتة
				قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
				ضرائب مؤجلة على الأصل
33,330,005.24	28,273,542.60	44,928,498.40	73,202,041.00	مجموع الأصول الغير الجارية
				أصول جارية
103,709.50	76,301.00		76,301.00	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
1,745,274.69	4,856,526.27		4,856,526.27	الزبائن
				المدينون الآخرون
				الضرائب وما شبهها
				حسابات دائنة أخرى واستخدمات مماثلة
				الموجودات وما شبهها
				الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
8,257,415.83	14,059,330.88		14,059,330.88	الخزينة
10,106,400.02	18,992,158.15	0.00	18,992,158.15	مجموع الأصول الجارية
43,436,405.26	47,265,700.75	44,928,498.40	92,194,199.15	المجموع العام للأصول

2016	2017	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
5,000,000.00	5,000,000.00		رأس مال تم اصداره
			رأس مال غير مستعان به

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

			علاوات واحتياطات - احتياطات مدججة
			فوارق اعادة التقييم
			فارق المعادلة
4,245,796.47	6,372,756.84		نتيجة صافية- نتيجة صافية حصة المجمع
			رؤوس أموال أخرى/ ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدججة
			حصة ذوي الأقلية
9,245,796.47	11,372,756.84		المجموع ¹
			الخصوم الغير جارية
3,000,000.00			قروض وديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
3,000,000.00	0.00		مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
2,877,733.30	2,605,770.23		مورد وحسابات ملحقه
506,170.07	1,040,493.52		ضرائب
27,806,705.42	32,246,680.16		ديون أخرى
			خزينة سلبية
31,190,608.79	35,892,943.91		مجموع الخصوم الجارية
43,436,405.26	47,265,700.75		مجموع عام للخصوم

المصدر: إدارة المؤسسة

المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج

جدول حساب النتائج للسنة المالية المقفلة لشركة مصباحي وشركائه سنة 2017.

جدول رقم (2-2): يوضح حساب النتائج لشركة التاج الذهبي

2016	2017	ملاحظة	البيان
102,602,853.37	115,860,760.94		رقم الأعمال
-84,600.00			تغير المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الإستغلال
102,518,253.37	115,860,760.94		إنتاج السنة المالية

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

85,987,891.81	94,456,334.18		المشتريات المستهلكة
2,115,428.82	2,021,770.61		الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
88,103,320.63	96,478,104.79		استهلاك السنة المالية
14,414,932.74	19,382,656.15		القيمة المضافة للإستغلال
6,647,165.18	7,650,080.91		أعباء المستخدمين
1,001,955.17	1,456,276.27		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
6,765,812.39	10,276,298.97		الفائض الإجمالي عن الإستغلال
4,000,000.00	2,766,495.51		المنتجات العملية الأخرى
			الأعباء العملية الأخرى
6,534,823.90	6,556,462.64		مخصصات للإهلاك والمؤونات
			استثناس عن خسائر القيمة و المؤونات
-2,534,823.90	-3,789,967.13		النتيجة العملية
14,807.98			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
14,807.98	0.00		النتيجة المالية
-2,520,015.92	-3,789,967.13		النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
106,533,061.35	118,627,256.45		مجموع منتجات الأنشطة العادية
102,287,264.88	112,140,924.61		مجموع أعباء الأنشطة العادية
4,245,796.47	6,486,331.84		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير العادية المنتجات يطلب بيانها
	113,575.00		العناصر الغير عادية الأعباء يطلب بيانها
0.00	-113,575.00		النتيجة الغير عادية
4,245,796.47	6,372,756.84		النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج ¹

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

			ومنها حصة ذوي الأقلية 1
			حصة الجمع

المصدر: إدارة المؤسسة

المبحث الثالث: تأثير التضخم على محاسبة المؤسسة

سنتطرق في هذا المبحث ببيان تأثير التضخم على محاسبة مؤسسة التاج الذهبي .

المطلب الأول: تصنيف حسابات المؤسسة إلى حسابات نقدية وغير نقدية

سنتطرق في هذا المطلب الى تصنيف حسابات مؤسسة التاج الذهبي إلى حسابات نقدية وكذلك حسابات غير نقدية وذلك من خلال قائمة المركز المالي لسنة 2017.

الفرع الأول: تصنيف حسابات قائمة المركز المالي إلى حسابات نقدية وغير نقدية

يتم تقسيم قائمة الميزانية إلى حسابات نقدية وغير نقدية وذلك من خلال تحديد كل من الأصول والخصوم النقدية وكذا كل من الأصول والخصوم غير النقدية.

أولاً: الحسابات النقدية لقائمة المركز المالي

الحسابات النقدية: هي البنود محددة بعقود ذات قيمة نقدية ثابتة وتشمل جميع الأصول المتداولة (باستثناء المخزون السلعي، والاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل)، وكذلك الاستثمارات في السندات والأسهم الممتاز ونتيجة لخاصية الثبات فهي لا تحتاج إلى تعديل وتظهر في القائمة المعدلة بنفس مقاييس الأصلية، ونتائج عملية التمييز يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2-3): يوضح حسابات النقدية لقائمة المركز المالي كل من الأصول والخصوم

الأصول	الخصوم
- سندات موضوعة موضع معادلة	- فوارق إعادة التقييم
- مساهمات وحسابات دائنة	- فارق المعادلة
- سندات أخرى مثبتة	- نتيجة صافية
- قروض وأصول مالية أخرى	- نتيجة صافية حصة الجمع
- ضرائب مؤجلة على الأصل	- رؤوس أموال أخرى / ترحيل من جديد
- حسابات دائنة واستخدمات مماثلة	- حصة الشركة المدمجة

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

- الزبائن	- حصة ذوي الأقلية
- المدينون الآخرون	- قروض وديون مالية
- الضرائب وما شبهها	- ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
- حسابات دائنة أخرى واستخدمات مماثلة	- ديون أخرى غير جارية
- الموجودات وما شبهها	- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
- الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	- مورد وحسابات ملحقة
- الخزينة	- ضرائب
	- ديون أخرى
	- خزينة سلبية

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الميزانية

ثانيا: الحسابات غير النقدية لقائمة المركز المالي

تشمل الحسابات غير النقدية الأصول والخصوم الغير النقدية، فهي العناصر الحرة من أي قيد على قيمتها التي لها قيم سوقية تتغير تبعا للتغير في مستويات الأسعار ولذلك يمكن التعبير عنها بمبالغ معدلة حسب التغيرات الحادثة في المستويات الخاصة للأسعار، ونتائج عملية التمييز يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

جدول رقم(2-4): يوضح الحسابات غير النقدية لقائمة المركز المالي كل من الأصول والخصوم

الأصول	الخصوم
- فارق بين الاقتناء المنتوج الإيجابي أو السلبي	- رأس مال تم اصداره
- تثبيات معنوية	- رأس مال غير مستعان به
- تثبيات عينية	- علاوات واحتياطات مدجة
- أراضي	- فوارق إعادة التقييم
- مباني	- فارق المعادلة
- تثبيات عينية أخرى	
- تثبيات ممنوح امتيازها	
- تثبيات يجرى امتيازها	
- تثبيات مالية	
- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الميزانية

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

المطلب الثاني: إجراء حساب التضخم على عناصر الميزانية

في هذا المطلب يتم حساب تضخم على عناصر الميزانية في ظل ارتفاع المرتقب للأسعار ، وذلك من خلال تطبيق معامل التضخم "4,5" للسنة المالية 2017 (الذي تم الحصول عليه من طرف البنك المركزي)، على العناصر الغير النقدية للميزانية العامة.

جدول رقم(2-5): يوضح إجراء حساب التضخم على الأصول الغير النقدية للميزانية

الأصول	الصافي قبل التضخم	معامل التضخم	الصافي بعد التضخم
مباني	0.00	4,5	0.00
تجهيزات عينية أخرى	72,852,371.70	4,5	327,835,672.7
- معدات نقل	25,498,330.095	4,5	114,742,485.4
- معدات مكتب	14,570,474.34	4,5	65,567,134.53
- أثاث مكتب	10,927,855.755	4,5	49,175,350.88
- أغلفة متداولة	21,855,711.51	4,5	98,350,701.8
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	76,301.00	4,5	343,354.5
- مواد أولية	22,890.3	4,5	103,006.35
- مواد نصف مصنعة	26,705.35	4,5	120,174.075
- مستلزمات التشغيل والصيانة	11,445.15	4,5	51,503.175
- مواد التعبئة والتغليف	15,260.2	4,5	68,670.9

الخصوم	الصافي قبل التضخم	معامل التضخم	الصافي بعد التضخم
رأس المال تم إصداره	5000,000.00	4,5	22,500,000.00

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات المؤسسة

نظرا للمعطيات المتوفرة في الميزانية المؤسسة لاحظنا أن المؤسسة تصنف الأراضي والمباني في حساب واحد، وهذا خطأ حيث أن المباني تملك ويعاد تقييمها. بينما الأراضي لا تملك فإن المؤسسة لديها تصور خاطئ لذلك لم تقم بتقييم الأراضي.

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية بعد التضخم

سنقوم في هذا المطلب بإعادة صياغته وعرض قائمة المركز المالي قبل وبعد التضخم.

الجدول رقم(2-6): يوضح قائمة المركز المالي قبل وبعد التضخم

2017	أصول بعد التضخم	2017	أصول قبل التضخم
الصافي		الصافي	
	الأصول الغير الجارية		الأصول الغير الجارية
	فارق بين الإقتناء -المنتج الإيجابي أو السلبي		فارق بين الإقتناء -المنتج الإيجابي أو السلبي
	تثبيات المعنوية		تثبيات المعنوية
	تثبيات عينية		تثبيات عينية
	أراضي		أراضي
0.00	مباني	0.00	مباني
327,835,672.7	تثبيات عينية أخرى	28,273,542.60	تثبيات عينية أخرى
	تثبيات ممنوح امتيازها		تثبيات ممنوح امتيازها
	تثبيات يجرى امتيازها		تثبيات يجرى امتيازها
	تثبيات مالية		تثبيات مالية
	سندات موضوعة موضع معادلة		سندات موضوعة موضع معادلة
	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة		مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة
	سندات أخرى مثبتة		سندات أخرى مثبتة
	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية		قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
	ضرائب مؤجلة على الأصل		ضرائب مؤجلة على الأصل
327,835,672.7	مجموع الأصول الغير الجارية	28,273,542.60	مجموع الأصول الغير الجارية
	أصول جارية		أصول جارية
343,354.5	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	76,301.00	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة		حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
4,856,526.27	الزبائن	4,856,526.27	الزبائن

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

	المدينون الآخرون
	الضرائب وما شبهها
	حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
	الموجودات وما شبهها
	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
14,059,330.88	الخزينة
19,259,211.65	مجموع الأصول الجارية
347,094,884.4	المجموع العام للأصول

	المدينون الآخرون
	الضرائب وما شبهها
	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
	الموجودات وما شبهها
	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
14,059,330.88	الخزينة
18,992,158.15	مجموع الأصول الجارية
47,265,700.75	المجموع العام للأصول

2017 الصافي	الخصوم بعد التضخم
	رؤوس الأموال الخاصة
2,250,000,000	رأس مال تم إصداره
	رأس مال غير مستعان به
	علاوات واحتياطات- احتياطات مدججة
	فوارق إعادة التقييم
	فارق المعادلة
6,372,756.84	نتيجة صافية- نتيجة صافية حصة المجمع
	رؤوس أموال أخرى/ ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدججة
	حصة ذوي الأقلية
2,256,372,757	المجموع 1
	الخصوم الغير جارية
	قروض وديون مالية
	ضرائب (مؤجلة ومرصودها)
	ديون أخرى غير جارية
	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
0.00	مجموع الخصوم الغير جارية
	الخصوم الجارية
2,605,770.23	مورد وحسابات ملحقة
1,040,493.52	ضرائب

2017 الصافي	الخصوم قبل التضخم
	رؤوس الأموال الخاصة
50,000,00.00	رأس مال تم إصداره
	رأس مال غير مستعان به
	علاوات واحتياطات- احتياطات مدججة
	فوارق إعادة التقييم
	فارق المعادلة
6,372,756.84	نتيجة صافية- نتيجة صافية حصة المجمع
	رؤوس أموال أخرى/ ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدججة
	حصة ذوي الأقلية
11,372,756.84	المجموع 1
	الخصوم الغير جارية
	قروض وديون مالية
	ضرائب (مؤجلة ومرصودها)
	ديون أخرى غير جارية
	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
0.00	مجموع الخصوم الغير جارية
	الخصوم الجارية
2,605,770.23	مورد وحسابات ملحقة
1,040,493.52	ضرائب

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

32,246,680.16	ديون أخرى	32,246,680.16	ديون أخرى
	خزينة سلبية		خزينة سلبية
35,892,943.91	مجموع الخصوم الجارية	35,892,943.91	مجموع الخصوم الجارية
2,292,265,701	المجموع العام للخصوم	47,265,700.75	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبات

التعليق:

من خلال قائمة المركز المالي قبل وبعد التضخم نلاحظ أن كل من: حساب الزبائن، الخزينة، موردو حسابات ملحقه، ضرائب، وديون أخرى قد ظهرت في القائمة المعدلة مقاييس الأصلية، أي ظهرت بوحدات نقدية ذات قوة شرائية حالية، فهي بنود ثابتة المقدار. ولذلك لم يتم تعديلها لأنها لا تتأثر بالتضخم.

فحساب النقديات "المتاحات" مثلاً كما قلنا سابقاً من العناصر النقدية لأنه يحتوي على عدد ثابت من الوحدات النقدية أي يتجاهل التغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، بمعنى أن حساب النقديات يحتوي على عدد ثابت من الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية الحالية. لذا لا يحتاج هذا العنصر الى عمليات تعديل وما ذكر على حساب النقديات ينطبق على كل العناصر النقدية.

عكس العناصر الغير النقدية كالمباني، تثبيات عينية أخرى، مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ، ورأس المال الصادر بحيث ابتعدت قيمة هذه العناصر التاريخية المسجلة في الميزانية عن قيمتها الحقيقية، فهي عناصر كما قلنا سابقاً تتأثر بالتضخم وانخفاض قيمة العملة النقدية.

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لمطاحن التاج الذهبي المنطقة الصناعية كوينين -الوادي-

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل على التعرف على شركة التاج الذهبي بكوينين الوادي، وأيضاً عرض القوائم المالية المعروضة من قبلها وبتحديد قائمة المركز المالي لسنة 2017، بالإضافة قائمة جدول حسابات النتائج لسنة 2017 أيضاً.

وبعض عرض هاته القوائم قمنا بتطبيق معدل التضخم لسنة 2017 على بنود القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة التطبيقية خلال الفترة المالية 2017، وتحديد على البنود الغير النقدية لها، وقد بدأ الاختلاف بين القيم المعدلة و التاريخية وقد تأثرت الشركة مجال الدراسة بشكل واضح بالارتفاع في المستوى العام للأسعار.

شركة التاج الذهبي بكوينين لا إختلاف فيها عن معظم الشركات الصناعية، حيث تظهر إختلاف عناصرها في القوائم المالية المذكورة بقيمة محاسبية صافية مخالفة لقيمتها الجارية في تاريخ إعداد الحسابات الختامية وهذا لعدم استبعادها أثر التضخم وتأثرها بمعدله من سنة حيازة البند وظهوره إلى غاية نهاية سنة الدراسة، أو نهاية سنة إعداد قائمة المركز المالي، وهذا من شأنه يؤدي إلى عدم اتخاذ قرارات سليمة تساعد الشركة على النمو والاستمرار.

الخاتمة

الخاتمة

لقد اظهرت الدراسة ان ظاهرة التضخم تنصدر اهتمام وتفكير الباحثين لأنها من اكثر المشاكل التي لازالت الى يومنا هذا محل جدل ونقاش، وهذا لما لها من اثار وخيمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حيث ان اثر التضخم يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية في كل دولة.

حيث هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي الى محاولة قياس التضخم وتحديد اثاره على القوائم المالية للمؤسسة، عند عرض عناصر القوائم المالية بصورة غير حقيقية فهي تأثر على النتيجة النهائية للمؤسسة الامر الذي سيؤدي الى التأثير على حصة المساهمين والوعاء الضريبي ايضا، مما ينتج عنه تأثير عن راس مال المؤسسة، فان ظاهرة التضخم ظاهرة عالمية الامر الذي جعل لجنة معايير المحاسبة الدولية تصدر معايير محاسبية عالمية وبالأخص المعيار رقم (29) لمعالجة اثر التضخم.

ومن خلال هذه الدراسة قد توصلنا الى عدة نتائج وتوصيات اهمها:

اولا: النتائج:

- يؤثر التضخم عن معلومات وبيانات القوائم المالية مما ينتج عنها وجود معلومات مضللة وغير صحيحة.
- ان ظاهرة التضخم تؤدي الى حدوث مشاكل مالية عند عرض القوائم المالية.
- يؤثر التضخم على المجال الاقتصادي والاجتماعي والتجاري والنقدي والانتاجي، حيث انه يمس جميع اقتصاد الدول.
- يجب تعديل التضخم بأساليب اكثر تطورا مثل التكلفة التاريخية، اعادة تقييم الاصول.
- قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار المعيار رقم (29) خاص بآثار التضخم.
- تعاني اغلب دول العالم من ظاهرة التضخم لذلك يجب تكثيف الجهود من اجل وجود حلول للحد منها

ثانيا: اثبات صحة الفرضيات:

الفرضية الاولى: والتي تفرض ان التضخم بانه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات، ولتضخم انواع عديدة وهي (التضخم الظاهر، التضخم المكبوت، التضخم الزاحف، التضخم الجامح، التضخم في التكاليف، التضخم الركودي) اثبتت لنا الفرضية من الفصل الاول في المبحث الاول ان التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

الفرضية الثانية: والتي تفرض لنا ان من اسباب التضخم (تضخم ناشئ عن زيادة الطلب، تضخم ناشئ عن التكاليف)، حيث يعرف حساب التضخم انه نظام المحاسبة اثبتت لنا الفرضية من الفصل الاول في المبحث الثاني في المطلب الاول صحتها، وفي المبحث الثالث في المطلب الثالث ثم اثبات صحة ان حساب التضخم انه نظام المحاسبة.

الفرضية الثالثة: والتي تفرض ان القوائم المالية في ظل وجود التضخم تكون مضللة وغير صادقة اثبتت لنا الفرضية من الفصل الثاني في المبحث الثالث في المطلب الاول والمطلب الثاني ان لتضخم اثر على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

الفرضية الرابعة: والتي تفرض ان لجنة المعايير المحاسبة الدولية المعيار (29) يعمل على تبيان اليات التخلص من اثر التضخم على القوائم المالية اثبتت لنا الفرضية من الفصل الثاني في المبحث الثالث صحتها.

ثالثا: التوصيات:

- ضرورة تطوير طرق معالجة التضخم لكي تتلاءم مع التغيرات الحاصلة على مستوى الاسعار.
- عند وجود ظاهرة التضخم بقوائم يجب اللجوء الى الخبراء الاقتصاديين في مجال حل الازمات المالية او تقديم اقتراحات مع تكثيف التكوينات في مجال المحاسبة.
- اعطاء اهمية كبيرة لدراسة مشكلة التضخم واثرها على القوائم المالية للحد من الوقوع في الازمات المالية.
- يجب على جميع المؤسسات الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وبالأخص المعيار رقم (29) لمعالجة اثر التضخم في القوائم المالية.
- ضرورة تكوين الاطارات العلمية والعملية من اجل ممارسة المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

- يجب ان تقوم الشركات بتدريب محاسبها على طرق معالجة القوائم المالية من اثار التضخم لتقديم معلومات محاسبية معدلة والتي يتوقع ان تكون قراراتها اكثر واقعية اذا كانت المعلومات صحيحة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القران الكريم

- الكتب:

- 1- احمد مُحمَّد احمد أبو طه، التضخم النقدي، طبعة الأولى 2012، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012.
- 2- احمد مُحمَّد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- 4- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس و الإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، طبعة الثانية، الاسكندرية، 2007.
- 5- إسماعيل عبد الرحمن، حري مُحمَّد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
- 6- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2007 م-1427 هـ، الطبعة الثانية 2009 م-1429 هـ.
- 7- د. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة (شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع معايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية)، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- 8- رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه وأثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021.
- 9- سعود جايد، مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 10- سمية أمين على و آخرون، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، طبعة الأولى، 2019.
- 11- سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009 م/1430 هـ.

12- عزت قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2005 القاهرة.

13- مُجّد احمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة العلوم التكنولوجيا.

14- مُجّد أبو أنصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعلمية - ، دائرة المطبوعات والنشر، عمان - الأردن، الطبعة الثالثة، 2017.

14- مُجّد حلمي الجيلاني، محاسبة التضخم المالي، الطبعة الأولى 2014، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

15- مُجّد المبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مطابع الدار الهندسة، القاهرة، 2005.

16- مؤيد راضي خنفر- غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2006م- 1426هـ، الطبعة الثالثة 2011م- 1432هـ.

17- والتر هاريسون وآخرون، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض ، الطبعة التاسعة (الطبعة العربية الرابعة)، 1439هـ- 2018م.

18- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010.

- الرسائل / الاطروحات:

1- احمد مُجّد صالح جلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

2- بن فرج زويينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس - سطيف - ، الجزائر، 2013/ 2014.

3- حدادي عبد الطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ياس، سيدي بالعباس، الجزائر.

4- حلقوم الحاج، دراسة اثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض، سطيف، رسالة ماجستير، سطيف، الجزائر.

5- دليلة دادة، اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر *دراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر*، أطروحة دكتوراه العلوم، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، 2019/2018.

6- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007م.

7- سعيد عبد الحليم، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات - أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

8- سمية بال قاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع تطبيق إحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، الجزائر.

9- صلاح سليمان علي محمد، اثر التضخم في إعداد القوائم المالية للشركات - دراسة حالة شركة مصانع طحن الغلال عطبرة - أطروحة دكتوراه ، جامعة شندي، السودان، 1438 هـ - 2016 م.

10- طلحة محمد، قياس اثر التضخم على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية سعر الصرف والنمو الاقتصادي بالجزائر الفترة الممتدة 2017/1970، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر قايد، تلمسان، 2019/2018.

11- مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة عباس فرحات سطيف - 1 - الجزائر، 2018 / 2017 .

12- محمد أحمد عبد الحميد الصوري، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من الخسارة الإبداعية في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على شركات التدقيق العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2018م - 1434هـ.

13- ميس توفيق مسلم، استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سوريا، رسالة مقدمة ليل درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، 2015.

-الجرائد:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المرسوم رقم 07-173، 25 مارس 2009، الجزائر.

2- كاظم موسى جاسم، التضخم النقدي الأسباب وطرائق المعالجة، جريدة في الحدث الاقتصادي، العدد 169، الأربعاء 4 آب 2004.

- المجالات:

1- إبراهيم خليل، حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والعشرون، الأردن، 2009.

2- بالرقى تيجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 8، 2008.

3- رسول حميد، منولوج رمضان، دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث ولدراسات، العدد 06-جوان 2019.

4- سليم مجلخ، وليد بشيش، دراسة تحليل قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة 1970/2018، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3- خاص (أفريل 2012).

5- شيماء محسن علاي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الجامعة العراقية، العدد الثامن والأربعون 2016.

6- مداحي عثمان، أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البليدة، العدد 7، سبتمبر 2012.

7- وادي رقية، أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية - دراسة عينة من مستخدمي القوائم المالية - ، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري ، العدد 7، المجلد 2، جوان 2017.

- التظاهرات العلمية (المؤتمرات، الملتقيات):

1- بوخالفة سميرة، تعديل القياس المحاسبي في فترات التضخم الاقتصادي، مقال علمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.

2- رحيم حسين، تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي اقتصاد، ملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر 2013/10/29-28، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر.

- مواقع الانترنت:

-<https://mawdoo3.com> .

-<https://ar.triangleinnovationhub.com/beginners-guide-inflation-accounting>.